محاولات الانفصال الكردي في العراق
عوامل الدفع والجذب

د. دينا هاتف مكي

أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

dinahatif@yahoo.com

الاستلام: 13/3/2021 القبول: 13/4/2021

مستخلص البحث

لا يمكن عد الانفصال الكردي عن العراق مسألة سهلة، فلن تقبل اي دولة بان يقتطع جزء من اراضيها ويصبح دولة جديدة، وفي المقابل يدرك الطرف الذي يرغب بالانفصال واقامة دولته ان الامر ليس سهلا وان عليه ان يلجا الى كل الوسائل لتحقيق هدفه. وفي الواقع هناك عوامل تدفع الاكراد للانفصال واخرى تدفعهم للبقاء اي تجذبهم للبقاء ضمن الدولة العراقية وقد يكون العامل نفسه سيف ذو حدين بين دفع وجذب، فقد يكون في مرحلة ما عامل دفع وفي اخرى يتحول ليصبح عامل جذب مثل الوضع الدولي والقوانين الدولية والدعم الدولي، فضلا عن العوامل الداخلية متمثلة بالقومية والجيش والوضع السياسي والاقتصادي للإقليم والعلاقة مع الحكومة الاتحادية وحتى ضعف الدولة العراقية. يؤثر الانفصال في استقرار العراق، فاذا ما اريد الحفاظ على هذا الاستقرار واستمراره لابد من اضعاف العوامل الدافعة ومعالجتها وتقوية تلك الدافعة للبقاء.

الكلمات المفتاحية: العامل الخارجي؛ الدعم الدولي؛ العوامل الداخلية؛ الاكراد والحكومة العراقية.

Available online at https://regs. mosuljournals. com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4. 0 license (http://creativecommons. org/licenses/by/4. 0/)

Kurdish Separation Attempts in Iraq

Push & Pull Factors

Dr. Dina H. Makki
Assist. Prof. / Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad
dinahatif@yahoo.com

Received 13/04/2021 **Accepted: 14/04/2021**

Abstract

We cannot consider the Kurdish secession from Iraq and establishing their own state as an easy matter, there is no state that would accept such a thing so easily. On the other side there is the party that knows well that his mission cannot be done so easily, so he has to do his best to achieve such a goal. In fact, there are pushing and pulling factors considering Kurdish secession, and sometimes one factor could be a double- edged sword, starting from the international situation to international laws and international support reaching to the domestic factors like the political and economic situation in KGR, the Peshmerga, the KGR relation with the central government of Baghdad and the weakness of the Iraqi state. Secession would undermine the state of Iraq and effects its stability, so the Iraqi government should handle the matter carefully by strengthening the pulling factors at the same time of curing the factors that push the Kurds towards secession.

Keywords: The external factor; the international support; the inner factors; the Kurds and the Iraqi government

Available online at https://regs. mosuljournals. com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4. 0 license (http://creativecommons. org/licenses/by/4. 0/)

المقدمة

لا يمكن عد الانفصال الكردي عن العراق مسالة سهلة، فالانفصال من اصعب الاحوال التي يمكن ان تمر بها دولة ما فلن تقبل بان يقتطع جزء من اراضيها ويصبح دولة جديدة، و في المقابل، الطرف الذي يحلم بالانفصال واقامة دولته يدرك ان الامر ليس سهلا و ان عليه ان يلجا الى كل الوسائل لتحقيق هدفه بالانفصال و استغلال جميع الظروف التي تمكنه من ذلك، اذ قد تمر اوقات تكون مواتية للاستقلال و لكن اذا لم يتم استغلالها بالشكل الصحيح فلا يمكن ان تعود مرة اخرى، وفي الواقع هناك عوامل تدفع للانفصال و اخرى تدفع للبقاء اي تجذب للبقاء ضمن الدولة و قد يكون العامل نفسه سيف ذو حدين بين دفع وجذب، وفقد يكون في مرحلة عامل دفع و في اخرى يتحول ليصبح عامل جذب.

اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في انه يلقي الضوء على عملية الانفصال كما لو انها واقعة في منتصف مجموعتين من العوامل، عوامل طاردة او دافعة واخرى جاذبة وكل منها تدفع وتجذب الاكراد، ولكل منها دوره وتأثيره الذي يختلف بين مرحلة واخرى فقد يكون العامل نفسه عامل جذب في مرحلة ليتحول الى عامل طرد في مرحلة اخرى وهذا يوضح للقارئ امكانية حدوث الانفصال الكردي من عدمه.

هدف البحث:

تعد قضية الانفصال الكردي من القضايا المهمة والمؤثرة في استقرار العراق، فاذا ما اريد الحفاظ على هذا الاستقرار واستمراره لابد من ايجاد حل عادل ومنصف لجميع الاطراف ولن يمكن تحقيق ذلك ما لم تتم معرفة العوامل التي تشكل عامل دافع للأكراد للانفصال ومعالجتها وتجنب ما يشجعهم على ذلك، وفي نفس الوقت معرفة العوامل التي تجذبهم للبقاء والاستمرار ضمن الدولة العراقية الواحدة والعمل على تعزيزها والتأكيد عليها لضمان استمرار استقرار الدولة العراقية.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث من فكرة مفادها ان الآمال الكردية كانت وما تزال تدور حول اقامة دولة قومية تضم جميع الاكراد في المنطقة، قد تبدأ صغيرة لكن الحلم بان تكبر وتمتد لتشمل جميع المناطق التي يتواجدون فيها سواء في العراق او تركيا او إيران او حتى سوريا مع اختلاف نسبتهم العددية في هذه الدول جميعا وان هناك عوامل متنوعة تؤثر في تحقيقها بعض منها تدفع وتساعد، والبعض الاخر يكون معيق او محبط او جاذب للبقاء ضمن الدولة الام. فهل سيكون عامل الوضع الدولي ام الاعراف والقوانين الدولية ام الاعتراف والدعم الدولي من دول الجوار او الدول الاخرى عوامل دفع ام جذب؟ ام ان العوامل الداخلية متمثلة بالقومية والجيش والوضع السياسي الداخلي للإقليم والعامل الاقتصادي والعلاقة مع الحكومة الاتحادية وضعف الدولة العراقية هل ستكون عامل دافع ام جاذب للانفصال؟

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على ان قضية الانفصال مرهونة بين نوعين من العوامل: عوامل دفع وعوامل جذب، اي ان ينفصل الاكراد عن العراق ويصبحوا دولة جديدة جارة لدولتهم السابقة، كما حدث مثلا في السودان بانفصال الجنوب وقيام دولة جنوب السودان، او في اندونيسيا بانفصال تيمور الشرقية عنها، فهناك عوامل تدفعهم لتحقيق ذلك واخرى تحبطهم وتجذبهم للبقاء في البلد.

منهجية البحث:

اعتمد البحث كل من المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، اذ استخدم المنهج التاريخي في تتبع ووصف الاحداث المتتالية، اما المنهج التحليلي فله الدور الرئيس في توضيح تأثير العوامل الخارجية والداخلية في الدفع نحو الانفصال او احباطه.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى مبحثين تناول المبحث الاول العوامل الخارجية لمحاولات الانفصال فيما تناول المبحث الثاني العوامل الداخلية لتلك المحاولات وانتهى البحث بخاتمة تضمنت ملخصا للموضوع مع أهم الاستنتاجات

مدخل

شهد المجتمعات المختلفة في العصر الحديث محاولات انفصال عديدة في بعض الدول نجح البعض منها في حين فشل البعض الاخر، وكانت لكل منها عوامل تدفع للانفصال واخرى تبطله او تدفع للبقاء ضمن الدولة، بعض منها عوامل خارجية واخرى داخلية، وان كان دور العامل الخارجي مؤثر ومهم فغالبا ما كان للدعم والتأييد الدوليين لإقليم ما بالانفصال دورهما في تحقيقه بالفعل، واعد محاولات انفصال الاكراد في العراق أحد النماذج البارزة على ذلك وهم يطالبون بالانفصال واقامة وطن قومي خاص بهم.

ليست الرغبة الكردية بإقامة دولة وليدة اليوم، اذ تعود المسالة الكردية الى اوائل القرن العشرين، فمع انتهاء الحرب العالمية الاولى وُعدت شعوب المنطقة التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية ومنها ـ الاكراد ـ بإقامة دول خاصة بها، وشكلت المدة من ١٩١٩ الى ١٩٢٥ مرحلة تكوين للمنطقة ادت الى وضع خارطة جديدة لها ـ دون الاخذ بعين الاعتبار التقسيم الاثني ورغبات الشعوب ـ فظهرت الدول التي بقيت محتفظة بحدودها الى يومنا هذا، ولم يتحقق للأكراد حلمهم بإقامة دولتهم فقد تم توزيعهم بين اكثر من دولة، ومن هذه الدول العراق الذين شغلوا الاجزاء الشمالية من أراضيه، فقد كانوا ضمن ولاية الموصل اثناء الحكم العثماني وضمت الاخيرة الى العراق بموجب معاهدة سنة ١٩٢٦ لتكون تحت الانتداب البريطاني، ولكن وفق شروط عصبة الامم التي تضمنت اخذ رغبات الاكراد بعين الاعتبار وتم الاشارة الى هذه الرغبات فيما بعد بانها تعني الاعتراف باللغة الكردية واحتواء الاكراد في مؤسسات الدولة (Asadi, 2013). فظهرت الى الوجود الدولة العراقية الحديثة وبما فيها المنطقة التي يقطنها الاكراد ولم يكن التوقع مع بداية نشوءها ان هذا الجزء من البلد سيشكل مصدر عدم استقرار دائم يهدد دائما بالانفصال عنه، وقد لجأ الى القوة في بعض الفترات لتحقيق هدفه، اذ لايزال هذا الجزء تكتنفه عوامل متعددة تارة تدفعه للانفصال واخرى تجذبه للبقاء ضمن الدولة وهذه العوامل يمكن جمعها تحت عنوانين اساسيين هما العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

المبحث الاول

العوامل الخارجية

يمكن تقسيم العوامل الخارجية الى اقسام ثلاثة متمثلة بالوضع الدولي، والقواعد والقوانين الدولية والاعتراف الدولي ودعم الدول الاخرى وهذه بمجموعها قد تكون عوامل جذب او دفع للانفصال.

أولا. الوضع الدولي

تؤثر الاوضاع الدولية بشكل عام من حيث استقرارها او مرورها بحالات انتقال وتغيير في اوضاع مختلف دول العالم واستقرارها واستمرارها بل وحتى شكلها احيانا، فقد وُعد الأكراد بإمكانية قيام دولة مستقلة في المادتين ٦٢ و٦٤ من معاهدة سيفر الموقعة في ١٠ آب/ أغسطس ١٩٢٠. لكن الدولة الكردية لم تنشأ آنذاك فلم تكن الظروف مواتية في المنطقة لذلك. في العموم اختلف وضع الأكراد العراقيين بشكل جوهري عن نظرائهم في دول الجوار لأن بريطانيا التي أصبحت سلطة انتداب في العراق عام ١٩٢٠ دعمت المطالب القومية الكردية بالحقوق الثقافية والاستقلال الإداري المحلي ولكن لم يناصر البريطانيون أو يدعموا إقامة دولة كردية مستقلة في العراق خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٥٨)، وانما دعموا الحكم الذاتي الثقافي وبعض الاستقلالية السياسية المحدودة للأكراد كقوة موازنة للقومية العربية وللحكومة العربية في بغداد فلم يتوان البريطانيون مثلا عن قصف الاكراد سنة ١٩٢٨ عندما اقتضت مصالحهم ذلك، وبعد ١٩٥٨ ظل الأكراد في حالة مواجهة شبه مستمرة مع الحكومات العراقية لكنهم لم يستطيعوا الانفصال عن البلد(Avcu, 2014).

في أعقاب حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، بدا أن الأكراد في العراق قد حصلوا على فرصة لتأسيس دولة مستقلة او كيان مستقل لكنه مرتبط نوعا ما بالوطن الام، فنتيجة لهدف الولايات المتحدة في اضعاف النظام العراقي دعم الغرب حراك الاكراد، وكانت الحصيلة حرب بين الطرفين اضطر فيها الأكراد الى الهرب إلى المناطق الجبلية المتاخمة لإيران وتركيا، وبعد ذلك تم تقديم الدعم الغربي لنوع من

الملاذ الآمن للأكراد في شمال العراق عن طريق منع القوات العراقية والسلطة العراقية من الامتداد الى شمال خط ٣٦ ما منح الاكراد فرصة في الحصول على كيان مستقل عن الحكومة العراقية. وكان للتغير في النظام الدولي ولتحول التوازنات السياسية الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي اوائل التسعينيات من القرن العشرين دور مهم في اعادة إشعال بعض التوترات العرقية التي طال تأثيرها جميع أنحاء العالم، ولم يكن العراق استثناء؛ فمع نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج، شهدت التسعينيات سعي مجموعات عرقية مختلفة من أجل الانفصال بدءاً بالجمهوريات السوفيتية السابقة ودول أوروبا الشرقية، وانتقلت وفق نظرية الدومينو الى انحاء العالم الاخرى. وفيما يتعلق بالأكراد، بدا أن المرحلة كانت مهمة بمعنى أن "المسألة الكردية" أصبحت ذات أهمية دولية مع تمرد الأكراد ضد النظام في العراق وهروب الكثير منهم إلى تركيا بعد عام ١٩٩١. اذ أتاحت الفرصة لمساعدة الأكراد في التعبير عن استيائهم وكذلك طلبهم لمشاركة سياسية أوسع تأثرا بـ "دومينو التفكك القومي" وانضمام العديد من الكيانات الجديدة إلى المجتمع الدولي. فكان الأكراد من بين المجموعات العرقية التي رغبت بالانضمام كدول جديدة الى الامم المتحدة واعتقدوا بان الزيادة الحاصلة في اعضاءها لن تتأثر بإضافة اعضاء جدد والذين وصل عددهم الى ١٨٣ عضوا سنة ١٩٩٤ بعد ان كانوا ٥٢ عضوا سنة ١٩٤٦ (Avcu, 2014).

والتغير الثاني في النظام الدولي الذي أثر على القومية الكردية في التسعينيات هو حرب الخليج وما تلاها، اذ ساعدت الهجرة الجماعية لأكراد العراق الذين فروا من العمليات العسكرية ضدهم الى تركيا في القاء مزيد من الضوء على مطالبهم. ورغب الاكراد في ايصال فكرة الى العالم انه ما لم تكن هناك حماية دولية للمجموعات العرقية فإنها ستتعرض للتمييز والقمع وحتى التهجير القسري. وكان لتبعات حرب الخليج ضعف النظام السياسي العراقي وحدوث فراغ في السلطة شمال العراق ما زاد في المقابل من اهمية الاكراد في مليء هذا الفراغ(Avcu, 2014) فكانت النتيجة ظهور منطقة شبه مستقلة في شمال العراق ظلت كذلك الى سنة ٢٠٠٣ بدخول قوات الاحتلال الى البلد ومن ثم اعلان شمال العراق اقليم ضمن الدولة العراقية

الفدرالية، فقد ساعدت العقوبات المفروضة على النظام العراقي الاكراد في الانفصال شبه الرسمي والتمتع بحكم ذاتي مدة طويلة من الزمن نسبيا.

ثانيا. القوانين والقواعد الدولية

يعد حق تقرير المصير من القوانين الذي يستخدمه الاكراد كدافع للانفصال واقامة دولتهم الخاصة بهم، وسبق ان استخدمته بعض الشعوب من اجل الانفصال وتكوين دول خاصة بها، لكن هذا الحق لا يتم النظر اليه بنفس الطريقة من قبل الجميع، فهناك من يرى انه يؤدي الى مزيد من التقسيم للدول، لذا يتم النظر الى كل حالة بشكل منفصل عن الحالات الاخرى لتقييم ان كان هذا الحق ينطبق عليها ام لا.

قد يتقاطع حق تقرير المصير القومي مع الدولة بعدها اساس النظام الدولي، فهو يدعم حدود الامر الواقع للدولة وسلوكيات حاملي السلطة فيها، ويرى البعض ان حق تقرير المصير لا يمكن ان يعد مبدأ قانونياً لأنه يهدد سيادة الدولة ويهدد الاستقرار السياسي بطريقة معاكسة لمصلحة المجتمع الدولي، ولكن يمكن استثناء الاوضاع التي تكون فيها الدولة نفسها غير مؤكدة عندئذ يمكن تطبيق حق تقرير المصير لغرض الانفصال. فهناك فرق بين الاوضاع الطبيعية والاستثنائية التي يمكن عندها تطبيق حق تقرير المصير؛ فالدولة عندما تكون قائمة ومستقرة وسيادتها مستتبة لا يمكن تطبيقه، ولكن في فترات التغيير السياسي وعندما يصبح وجود الدولة نفسه محل شك عندئذ ينظر الى تقرير المصير على انه مبدأ قابل للتطبيق يحدد شكل الوضع المستقبلي للدولة. ((Koskenniemi, 1994)

وأضحى التمييز بين الاوضاع الطبيعية وغير الطبيعية جوهر معظم المناقشات حول الاهمية القانونية لحق تقرير المصير؛ فالتسوية المعقولة من وجهة نظر الامم المتحدة كانت بربط الوضع غير الطبيعي بشكل حصري تقريبا بالاستعمار ـ لكن دائما تضع المعيار المرتبط بالحاجة الى الحفاظ على الحدود القائمة من اجل ادامة الاستقرار الاقليمي ولمنع الصراعات بين ابناء البلد الواحد. واصبح حق تقرير المصير القومي امر مقبول في النظام القانوني الدولي بعد ١٩٦٠، ويأتي هذا من الطبيعة الخاصة لقومية العالم الثالث التي لم تشكل تهديداً جدياً لنظام الدولة، ولان مختلف

حركات التحرير القومية في افريقيا واسيا ـ رغم تأكيدها على اصولها القومية ـ اضطرت للقبول بأشكال الدولة التي وضعها المستعمر وكذلك حدود هذه الدول التي وضعت بشكل عشوائي في كثير من الاحيان، فقد كان هم هذه الحركات امتلاك ناصية الامر في دولها والتحرر من السيطرة الغربية (Koskenniemi, 1994)

بمرور الزمن اختلف الموقف من الانفصال والتقسيم بعد ان كان هناك رفض شديد لتقسيم الدول؛ ففي النصف الثاني من التسعينيات اكتسب التقسيم أهمية كبيرة كوسيلة لحل الحروب الأهلية العرقية داخل الدولة، ويجادل دونالد هورويتز Donald Horowitz استاذ القانون والعلوم السياسية في جامعة ديوك الامريكية بأنه إذا كان من المستحيل أن تعيش المجموعات معاً في حالة غير متجانسة، فربما يكون من الأفضل لهم العيش منفصلين في أكثر من دولة واحدة متجانسة، حتى لو كان ذلك يستلزم انتقالا للسكان، اذ ان فصل الخصوم – التقسيم – خيار يوصى به بشكل متزايد عندما تتركز المجموعات إقليمياً (Ahmed, 2016)، ومن هنا يستخدم الاكراد هذا الحق ويؤكدون عليه.

وهناك راي ان التقسيم قد يؤدي إلى ظهور دولة فاشلة، ما يعني مشكلة أمنية إقليمية او عالمية كبيرة، وجنوب السودان مثال جيد ـ نظرا لعدم قدرتها على تقديم الخدمات لمواطنيها وانهيار اقتصادها وفرض سيادتها على كامل ارضها والحرب الاهلية المستمرة فيها التي تؤثر على دول الجوار ـ فتفكك الدول وخلق دول جديدة ليس دائما حلا مرغوبا فيه، اذ يعارض المجتمع الدولي التقسيم كحل لإنهاء النزاعات العرقية والطائفية. ويرى المنتقدون للتقسيم أنه يحول الحروب بين الدول إلى صراعات دائمة والى تدخل القوى الكبرى، وبالتالي تضعف حجة التقسيم كوسيلة لتسوية الحروب العرقية. وقد يؤدي التقسيم الى زعزعة استقرار الدول المجاورة، فضلا عن انه يجعل من الدول غير مستقرة وقد تكون مأوى مناسباً للحركات الارهابية تستغله في مزيد من زعزعة الاستقرار والسلم الدوليين (Ahmed, 2016) اي انه يمكن ان يثبط من حجة الاكراد في الانفصال، فهل سيكون هناك دعم دولي واعتراف اذا حصل التقسيم وانفصل الاكراد؟ هذا ما نناقشه تالياً.

ثالثا. الاعتراف والدعم الدولي

إذا حصل الانفصال عندئذ تحتاج الدولة الى الاعتراف الدولي بها لكي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع الدولي اذ ان الاعتراف يمنحها المشروعية القانونية. وهنا نكون بين موقفين مساند ورافض للفكرة؛ فالرافض لها ينطلق من فكرة الصراع بين مبادئ سيادة الدولة وبين تقرير المصير في مسألة اضفاء الشرعية على الجماعات الانفصالية من قبل الدول وبذا يتردد في الاعتراف. اما المساند فيعتمد ميثاق الأمم المتحدة في دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأن حماية حقوق الإنسان الفردية قد اكتسبت أهمية متزايدة لذا يدعم حق تقرير المصير الفردي، وبالتالي، يدعم حق تقرير المصير للأقليات وانفصالها.

وفي حين ان المجتمع الدولي قد يكون أكثر تعاطفا حاليا مع حقوق الحكم الذاتي للأقليات مما كان عليه في السابق، تظل الحقيقة أن العديد من الجماعات الانفصالية التي نجحت في تنفيذ الحكم الذاتي لا تحظى باعتراف دولي حتى وان كانت المناطق التي تحكمها تتمتع بدرجة أقوى من الرقابة الداخلية والحكم المحلي من بعض أقرانها المعترف بهم دوليا. وطبعا يؤثر وجود الاعتراف الدولي في مدى استدامة الدولة سياسيا واقتصاديا فبدون وجود اعتراف لا تكون عضواً في المجتمع الدولي ولا تستطيع اقامة علاقات اقتصادية او سياسية (Mund, 2013)، ولا تستطيع الاشتراك في المنظمات الدولية او حتى تضمن الحصول على مساعدات من الدول الاخرى في المرحلة الاولى لنشوئها تعينها على مواجهة الاعباء الاقتصادية لإدامة الدولة.

ولكن ما ان تتمتع المنطقة المنفصلة باعتراف دولي وبسيادة قانونية ستكون دولة جديدة وهذه الدولة الجديدة ذات السيادة تتلقى حماية بموجب مبدا الحفاظ على سلامة ووحدة الأراضي للدول القائمة. وبهذه الطريقة، يكون الاعتراف الخارجي بمثابة مقدمة للشرعية الدولية. فاذا كان لحكومة الانفصال الحق المعترف به دوليا في السيطرة على المنطقة، فيمكنها حينئذ أن تطلب من الجهات الدولية ـ ممثلة بالأمم المتحدة ـ التدخل وحماية سيادتها. عند تمتع الدولة الجديدة بالسيادة سيتبع ذلك مجموعة واسعة من

العوائد المرتبطة بالتفاعل مع الدول الاخرى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وحرية الحركة والانتقال، فضلا عن المساهمة في المنظمات الدولية من خلال المشاركة في وضع جداول اعمالها وصنع القرارات ما يفسح المجال لمزيد من التفاعل الدولي وطبعا يكون للتفاعل السياسي دوره في زيادة العلاقات الاقتصادية للدولة وقدرتها على توفير السلع والخدمات لإدامة نفسها والحصول على الدعم الخارجي (Mund, 2013).

فيما يتعلق بدعم الدول الأخرى يمكن للمرء أن يلاحظ القبول المتزايد لفكرة كردستان المستقلة. هذا الموقف الجديد هو بالطبع انعكاس للتغيرات في المنطقة والقوة الناشئة لحكومة إقليم كردستان. ففي عام ٢٠١٤ أعطى البرلمان الأوروبي "إشارة ضمنية لتطلعات الأكراد في الاستقلال" عندما لم يذكر ـ لأول مرة ـ في تعليقه بشأن الوضع في العراق على أن البلاد يجب أن تبقى واحدة. ورأى تقرير لجنة الشؤون الخارجية البريطانية لشهر كانون الثاني /يناير ٢٠١٥ أنه "إذا كان لإقليم كردستان أن يصبح مستقلاً، فيجب أن يكون بموافقة بقية العراق. . . لكن المملكة المتحدة وشركائها الدوليين يجب أن يقفوا على أهبة الاستعداد للمساعدة في ضمان قبول واحترام أي تعبير واضح عن الإرادة لصالح الاستقلال وبشروط معقولة " (Bengio, 2017). في العموم قد يكون دعم طرف دولي ثالث عامل دفع او جذب، فهو عامل دفع للانفصال من خلال تقديم الدعم بمختلف انواعه، لكنه يؤدي ايضا الى مواجهة من قبل الدولة المهددَة بالانفصال التي تدافع عن نفسها وهنا يشكل عامل جذب للبقاء ضمن الدولة.

هذا الطرف الثالث قد يكون دولة مجاورة، او دول اخرى اقليمية او دولية ويختلف الشكل الذي يأخذه الدعم بين مادي ومعنوي. وتواجه الدول التي تتواجد فيها حركة انفصال خيار كيفية مواجهة الامر وامكانية استخدام القوة ومدى هذه القوة، فالأخيرة تتراوح بين مختلف درجات العنف وصولاً الى الابادة الجماعية، فحدة الرد تعتمد على الخطر او التهديد الذي يمثله الانفصاليون والذي بدوره يعتمد على إذا ما كانوا يتمتعون بدعم طرف ثالث. هذا الطرف الثالث قد يكون منافس مجاور او اقليمي يساعد جماعة اثنية على الانفصال، وتستجيب الدول لمحاولات منافسيها لتدمير سلامتهم الإقليمية من الداخل أو من الخارج. ويؤثر مستوى دعم الطرف الثالث على قوة الانفصاليين، وفي

ضبط درجة العنف التي تستخدمها الدولة في مواجهة هذا الدعم، والذي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع، يمثل كل منها تصعيدا في مستوى التهديد الذي تواجهه الدولة وهي كما يلي: (Butt, 2017)

المستوى الأول للدعم هو "المحدود": وهذا يشمل المواقف التي تقدم فيها أطراف ثالثة دعماً اعلامياً أو مالياً أو ملاذاً للانفصاليين.

المستوى الثاني "المعتدل": والذي يتضمن المساعدة العسكرية، في شكل معدات وإمدادات او تدريب. وتحقق المساعدات العسكرية ما لا تحققه المساعدة المالية اذ يمكن أن تحسن بشكل كبير من القدرات القتالية للانفصاليين.

المستوى الثالث، وهو أعلى شكل من أشكال الدعم الذي يمكن أن تقدمه دولة طرف ثالث والمتمثل بالقتال جنباً إلى جنب مع الانفصاليين في صراعهم مع الدولة الام. وهذه الدول التي تقدم الدعم قد تكون دول جوار او دول اقليمية او قوى دولية.

ا. دعم دول الجوار: تركيا وإيران

وبالحديث عن الدعم فان دول الجوار كل من إيران وتركيا قدمتا دعم كبير للأكراد سواء في تقديم المال ام السلاح ام المأوى، ولكن من ناحية الانفصال لا نرغب اي منهما بقيام دولة كردية الى جوارها نظراً لوجود الاقلية الكردية في كل منهما ما يشجعها على المطالبة بالانفصال هي الاخرى، ولكن كان دعمهما للأكراد في جزء منه للوقوف بوجه النظام الحاكم في العراق (إيران) وكمأوى للأكراد عند مهاجمة النظام لهم (تركيا). فكل منهما كان يلعب "ورقته الكردية" للتأثير على نتيجة التطورات السياسية في المنطقة بما يتناسب مع أهدافه (Entessar, 2018).

إيران

تمتلك الأحزاب الكردية العراقية علاقة قديمة بإيران، اذ تحرص الاخيرة على اقامة علاقات مع جميع هذه الاحزاب فقدمت إيران الدعم اللوجستي والأسلحة للأكراد العراقيين، وتطورت العلاقات إلى تعاون كبير في أوائل السبعينيات حتى ابرام الشاه اتفاقية سلام مع النظام العراقي في اذار ١٩٧٥ وأوقف دعمه للأكراد. أدى ذلك إلى انهيار الحراك الكردي في وقته، لكن تم الترحيب بحوالي (٥٠٠٠٠٠) لاجئ في إيران.

ولم تُحدث الثورة الإسلامية أي تغييرات كبيرة في موقف إيران تجاه الأكراد العراقيين، وكان كلا الحزبين الكرديين في تواصل منتظم مع إيران، وان كانت العلاقات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني أكثر ودية. أثناء الحرب العراقية الإيرانية، شجعت إيران أكراد العراق على توسيع أنشطتهم وإخضاع أجزاء من المنطقة الكردية لسيطرتهم. وأنشأ الحرس الثوري مكتب ارتباط ينسق الأعمال العسكرية مع الأحزاب الكردية، لا يزال هذا المكتب موجود ومقره حاليا في السليمانية. إلى جانب ذلك، هناك أيضاً ضباط ارتباط إيرانيون في اربيل، كما انها تدعم جماعة انصار الاسلام والدليل تراجعها الى ايران عندما كادت الولايات المتحدة ان تقضي عليها في عملية مشتركة مع الاتحاد الوطني سنة ٢٠٠٣ وتسللت مرة اخرى الى العراق بعد ذلك(Bruinessen, 2005) .

ادى ظهور كيان كردي شبه مستقل في شمال العراق في أعقاب احتلال العراق للكويت وما تلاه من حرب الخليج الاولى ١٩٩١ الى تحديات سياسية وأمنية جديدة لإيران. كانت السياسات الإيرانية تجاه الكيان الكردي الناشئ ذا الحكم الذاتي مدفوعة باعتبارات معارضة تفكك العراق والقلق بشأن التحول النهائي لحكومة إقليم كردستان من كيان شبه مستقل إلى حكومة مستقلة كاملة. وبالتالي لم تتخذ إيران خطوات نحو الاعتراف بحكومة إقليم كردستان، وحاولت الحفاظ على قناة اتصال مفتوحة معها وتقديم الدعم ـ وإن كان بشكل ضئيل وحذر ـ للجهود التي تبذلها حكومة إقليم كردستان لمنع الاستعادة الكاملة لسيطرة النظام على شمال العراق (Entessar, 2018). واعتمدت ايران على مدى عقود سياسة الحفاظ على توازن قوى بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لمنع ظهور إقليم كردستان قوي (Ala'Aldeen, 2016). وبعد عام ٢٠٠٣ وظهور اقليم كردستان ضمن العراق الفدرالي تطورت العلاقات الايرانية مع اكراد العراق وزادت الاتصالات بين كبار المسؤولين في جمهورية إيران الإسلامية وحكومة إقليم كردستان، وقد طور العديد من كبار المسؤولين الإيرانيين وحكومة إقليم كردستان علاقة عمل مع بعضهم البعض .(Entessar, 2018)

هناك عوامل تؤثر في علاقة ايران بالإقليم ودفعه نحو الانفصال من عدمه، اذ تهتم ايران بالجماعات الكردية الايرانية المعارضة والتي تجد في شمال العراق ملاذا لها وتقوم بعمليات عبر الحدود ضد ايران مثل حزب الحياة الحرة الكردي والتي تعتقد ان كل من الولايات المتحدة واسرائيل يقدمون الدعم لهم، وتشكل علاقات الاقليم نفسها مع كل من الولايات المتحدة واسرائيل مصدر قلق لإيران بالرغم من نفي الاكراد لعلاقتهم بإسرائيل، لذا تتخوف ايران من اقليم مستقل يشكل مصدر تهديد مستمر بالنسبة لها، لكن هذا لا يمنع من وجود علاقات اقتصادية للإقليم مع ايران، رغم عدم وجود احصاءات موثقة الا ان هناك حجم كبير للتبادل التجاري الرسمي وغير الرسمي بين الطرفين وتقدر صادرات ايران السنوية الى الاقليم بـ ٤ مليار دولار سنويا (Entessar, 2018).

لن ترضى إيران بان ينفصل اكراد العراق لان ذلك يؤثر سلبا عليها، ولو تم الاعلان عن الرغبة بذلك ستتوتر العلاقة الايرانية مع الاقليم وتضطر الى التدخل. هنا يكون تدخل إيران أكبر من تدخل تركيا، فلها تأثير هائل على السياسة العراقية الداخلية والخارجية، وحدث ذلك عند الإعلان عن الاستفتاء على الاستقلال في ايلول/ سبتمبر ٢٠١٧ وهددت بفرض عقوبات وهو ما فعلته في النهاية؛ اذ تم إغلاق اثنين من المراكز الحدودية الثلاثة بين إيران والاقليم (Lukas, 2017)، وحذرات إيران من "عواقب غير محددة"، إذا تم التصويت في ٢٥ أيلول/ سبتمبر على الاستفتاء وأوقفت الرحلات الجوية إلى مطاري اربيل والسليمانية(Bishku, 2018). وصعّد الحرس الثوري الإسلامي ضغطه بشكل كبير على الاتحاد الوطني الكردستاني. كما استخدمت إيران نفوذها القوي داخل العراق ليتم الضغط من قبل الاطراف الداخلية على الاكراد (Lukas, 2017). وضغطت ايران على الاكراد للعودة عن الاستفتاء، وايضا للعودة عن الاراضي التي سيطروا عليها بعد انسحاب الجيش العراقي في ٢٠١٤ بسبب هجوم كيان داعش الارهابي عليها، وبسبب هذا الضغط انسحب ممثلو الاتحاد الوطني من هذه المناطق دون التشاور مع الحزب الديمقراطي الكردستاني (Itzchakov, 2017).

هناك اعتبار آخر يؤثر بشكل مباشر على السياسة الإيرانية وهو الخوف من أن يؤدي الانفصال الكردي إلى اختراق الولايات المتحدة لهذه المنطقة، بالنظر إلى التعاون الوثيق بين واشنطن وقوات البيشمركة الكردية منذ عام ٢٠٠٣، بما في ذلك قتال الأخيرة ضد داعش. ترى إيران في الوجود الأمريكي تهديدا خطيرا لها وترى أن تطويق إيران من أهداف امريكا، لذا لا ترغب في رؤية العراق مقسم بانفصال جزءه الشمالي عنه، وكانت تستخدم نفوذها مع الأحزاب الكردية لإعادة الاندماج في العراق بدلاً من مزيد من الانفصال(Itzchakov, 2017) .

وتتعلق دوافع إيران برفضها رؤية كيان سياسي جديد على حدودها، وخوفها من الآثار غير المباشرة على أكرادها، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز الحكومة التي يقودها مؤيدون لها في بغداد ونشر نفوذها في المنطقة من خلالهم. وتتمثل الرؤية الاستراتيجية الرئيسة لإيران في تحويل العراق إلى منطقة نفوذ لها وجسر للوصول إلى سوريا ولبنان والبحر المتوسط. بهذا المعنى، قد يتحدى كيان كردي قوي مثل هذه الاستراتيجية ويكون عائقاً امام تحقيقها. وتتضح محاولات إيران المستمرة لنسف أي تحرك نحو الاستقلال عن طريق سياسة فرق تسد، من خلال محاولة جذب الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير إلى جانبها وتعزيز تحالفهما ضد معسكر الحزب الديمقراطي الكردستاني. واستخدمت أداة مهمة أخرى متمثلة بقوة الحشد الشعبي للضغط على حكومة إقليم كردستان، وفي كل الاحوال إيران عامل مثبط للانفصال الكردي (Bengio, 2017).

تركيا

ترفض تركيا رسميا انفصال إقليم كردستان عن العراق، وكانت تصريحات تركيا والعراق بأنهما "لن تسمحا لإسرائيل الثانية بالظهور في المنطقة" انطلاقا من فكرة استيلاء الاكراد على ارض لا تعود لهم"(Ciprut, 2017). مع ذلك كان هناك دائما تعاون وتعامل تركي مع اكراد العراق، صحيح انها لم تدعمهم عسكريا، ولكن كان هناك اتصال استخباراتي منذ الستينيات من القرن العشرين (Bruinessen, 2005)

وتبذل تركيا قصارى جهدها لإحباط إقامة دولة كردية في العراق. ومع ذلك، فان الموقف والحسابات التركية قد تكون مختلفة عن حسابات إيران؛ فمنذ عام ٢٠٠٨ طورت تركيا استراتيجية ثنائية الاتجاه تجاه الأكراد من خلال التمييز بين الأكراد "الجيدين" في العراق والأكراد "السيئين" في تركيا وسوريا. وقد سمح هذا التمييز بتطوير علاقات استراتيجية مع أربيل بينما تقاتل الآخرين. وذكان أحد الجوانب المهمة في هذه الاستراتيجية هو السماح لحكومة إقليم كردستان بإنشاء خط أنابيب نفط وغاز مستقل عبر أراضيها ضد إرادة حكومة بغداد، عزز خط الأنابيب هذا الذي بدأ في نقل النفط في أوائل عام ٢٠١٤، من الاستقلال الاقتصادي للإقليم (Bengio, 2017).

سعت تركيا لإقامة العلاقات مع اكراد العراق لتحقيق مصالحها الاقتصادية وهو ما فعله الاكراد بالضبط، فهم يدركون الحاجة الى تركيا كي تكون طريقهم الى العالم الخارجي، اذ سيعتمد مستقبل حكومة إقليم كردستان – وخاصة مستقبلها الاقتصادي – بشكل كبير على علاقتها مع تركيا؛ فعلى الرغم من وجود النفط في الاقليم الا انهم بحاجة إلى استخراجه ونقله إلى الأسواق الغربية. وتم بناء خط انابيب من الشمال الى الموانئ التركية لإيصال النفط الى العالم الخارجي كما اسلفنا، وبالتالي لدى كلا الجانبين دوافع قوية لإيجاد تسوية سياسية على المدى الطويل (Larrabee F. S., 2010)؛ فتركيا بحاجة الى الطاقة لسد الطلب المحلي، فضلا عن ان الاستثمار في قطاع النفط في الاقليم سيعود عليها اقتصاديا ايضا، فهناك (٣٣) شركة تركية استثمرت بشكل فردي او مع شركات دولية في القطاع النفطي لكردستان، وهنا تصبح مصلحة مشتركة بين الطرفين (Sharif & Towfiq, 2015).

بدأ التعاون في مجال الطاقة بين تركيا وإقليم كردستان يأخذ شكل أكثر قوة في تشرين الثاني ٢٠١٣ عندما وقع الجانبان صفقة لتصدير ٤٥ مليار برميل من النفط من كردستان العراق عبر ميناء جيهان التركي. وهنا عارضت الحكومة العراقية اتفاقات الطاقة هذه لأنها تحدي لسيادة العراق، على الرغم من أن حكومة إقليم كردستان ترى أن صفقات الطاقة مع أنقرة وسيلة لتعزيز استقلالها الاقتصادي، إلا أن هناك بالفعل مخاطر متأصلة في هذه العلاقة. وكما لاحظ دنيس ناتالي، الخبير في شؤون

كردستان العراق: "بدلاً من إقامة الدولة أو تعزيز الحكم الذاتي، أصبحت حكومة إقليم كردستان أكثر اعتمادا على تركيا بينما ظلت مرتبطة بالعراق. وقد تعمقت هذه التبعية مع تهديد ما كبان داعش الإرهابي للمنطقة، وظلت النزاعات الإقليمية والموارد في العراق دون حل، وعملت أنقرة على التقارب مع بغداد، ما جعل حكومة إقليم كردستان محاصرة بشكل أعمق بين القوى الإقليمية ويعزز سيطرة تركيا على الطاقة في أربيل وأجنداتها السياسية(Entessar, 2018).

فضلاً عن العلاقات الاقتصادية المهمة، تحتاج تركيا إلى الكيان الكردي في العراق لاعتبارات استراتيجية أخرى مختلفة، وتحديداً كحاجز ضد الحكومة في بغداد، وكموازنة للنفوذ الإيراني المتنامي في العراق. وتستخدم تركيا أيضا علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان كطريقة لإظهار حسن نيتها تجاه الأكراد في تركيا، من خلال إظهار أنها ليست ضد الشعب الكردي، ولكن ضد أولئك الذين تسميهم إرهابيين، أي حزب العمال الكردستاني. وتوضح زيارات قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لأنقرة حتى في ذروة الأزمة الكردية في تركيا، ان سياسات أنقرة مزدوجة، في كثير من الأحيان، استخدمت أنقرة أيضا قادة حكومة إقليم كردستان كوسطاء مع أكرادها (Bengio, 2017). بدون هذا التعاون مع حكومة إقليم كردستان، لن يتمكن حزب العدالة والتنمية من الحفاظ على نفوذه السياسي مع بغداد. وبالمثل، وبدون هذا التعاون مع حزب العدالة والتنمية، لا يمكن لحكومة إقليم كردستان السعي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي (Palani, Ala'Aldeen, & Cersosimo, 2018). فهناك مصلحة متبادلة بين الطرفين.

وكانت تركيا تحاول عزيز العلاقات السياسية مع حكومة الإقليم من خلال استقبالها للمسؤولين الأكراد، مثلا في شباط/ فبراير ٢٠١٧، زار مسعود برزاني تركيا وكانت هذه الزيارة فريدة من نوعها اذ تم للمرة الأولى رفع العلم الكردي إلى جانب العلم العراقي في استقباله في مطار أنقرة وأيضا في اجتماع برزاني مع رئيس الوزراء التركي بن على يلدريم. لا شك في أن هذه البادرة كانت موجهة إلى الأكراد في تركيا بهدف حشد دعمهم في الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي كان من المقرر إجراؤه بعد أقل من شهرين. وقد اعطى ذلك دعما سياسيا للإقليم(Bengio, 2017).

لكن دعم تركيا السياسي للإقليم لم يكن يعني دعما تركيا لاستقلال الإقليم عن العراق، فمع قرب حدوث الاستفتاء في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ أجرت تركيا ـ التي تعد الاستقلال الكردي تهديدا لأمنها يشجع الأكراد داخل حدودها ـ تدريبات عسكرية بالدبابات بالقرب من حدودها مع كردستان العراق، وبالقرب من سوريا، وذلك من ١٨ إلى ٢٦ ايلول /سبتمبر، وفي خضم هذه التدريبات العسكرية، اقترح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن توقف تركيا تدفق النفط عبر خط الأنابيب قائلاً: "لدينا الصمام، في اللحظة التي نغلق فيها الصمام، هذه هي نهايته" وبدأت تركيا عملية إغلاق الحدود (Bishku, 2018) اذا يمكن القول أن تركيا كانت وما زالت عاملاً مثبطاً للانفصال الكردي، لأنه اذا اعلن الاكراد الانفصال بالطبع ستزيد مطالب اكراد تركيا للانضمام اليهم (Rubin, 2016)، ولن توافق تركيا على فقدان اي جزء من اراضيها وبالتالي لن تكون عاملاً مشجعاً او دافعاً لحصول اي انفصال كردي في شمال العراق.

ب ـ دعم القوى الدولية:

١. الولايات المتحدة الامريكية

ربما يمكن ان نعد الولايات المتحدة القوة الدولية الاهم فيما يتعلق بدعم الانفصال من عدمه، وفي هذه الحالة فإن السياسة الامريكية تنطلق من مصالحها في كل مرحلة، فلو كان الانفصال في مرحلة من المراحل يدعم مصالحها في المنطقة لدعمته بكل قوة، ونجد انها كانت تحاول من خلال التعليقات اعطاء الانطباع انها تحافظ على وحدة الدولة العراقية لكن واقع الحال يؤشر غير ذلك، اذ ادت افعالها على الارض الى نتائج معاكسة، في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، وعن طريق إقامة منطقة حظر طيران فوق المنطقة الكردية، ساعدت في إقامة حكم ذاتي كردي فعلي. وبالمثل، فإن الدعم الأمريكي لصيغة فيدرالية لعراق ما بعد ٢٠٠٣ أعطى زخماً أقوى لفكرة وجود كيان كردي منفصل (Bengio, 2017). اذ تمكن الفصيلان الكرديان في العراق من التوحد واكتساب دولة الأمر الواقع في العراق شبه المستقلة عن الحكومة المركزية. (Avcu, 2014)

ساهم تداخل الاهداف والأساليب الأمريكية عبر الزمن في خلق حالة من الفوضى في شمال العراق، فخلال عملية "توفير الراحة" اوائل التسعينيات، ساعدت الولايات المتحدة الأكراد في العراق، لكنها لم تدعم حزب العمال الكردستاني في تركيا. والسبب في ذلك أن تركيا حليف في الناتو، بينما كان العراق من أعداء الولايات المتحدة. من خلال مساعدة الأكراد، كانت الولايات المتحدة ستقف إلى جانب أعداء تركيا، الأمر الذي كان من الممكن أن يخلق مشاكل لم ترغب الحكومة الأمريكية في التعامل معها. ولم يكن هذا النوع من المواقف موجودا في العراق، حيث لم تكن الولايات المتحدة على علاقة ودية مع النظام العراقي (Avcu, 2014).

وأدرك المسؤولون الأمريكيون أنه لا توجد طريقة لجعل الأكراد أقوياء بما يكفي لتهديد نظام صدام دون إعادة إحياء الاهتمام الكردي بالاستقلال، وهو أمر لن يكون مقبولاً لتركيا. كانت سياسة الولايات المتحدة هي مساعدة الأكراد بما يكفي لإسقاط نظام صدام. ودعمت الأموال الأمريكية الرسمية المخصصة لتمويل عمليات حفظ السلام الاتحاد الوطني الكردستاني، ومع خلافه مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة مسعود البرزاني، تحالف الاخير مع نظام صدام حسين في بغداد. شجعت هذه السياسة الأكراد على العمل ضد صدام وضد بعضهم البعض في نفس الوقت ما يفيد الولايات المتحدة بجعل نفسها صاحبة اليد العليا.

ولربما كان سيؤدي انفصال اكراد العراق ـ في التسعينيات ـ الى زيادة ضعف العراق ومن ثم انقسامه ويضعف بالتالي جيرانه من الدول العربية ويدخلهم في حروب ما يضعف المنطقة ككل ويفيد هذا إيران التي ستبرز كأقوى دولة على الصعيد الاقليمي وهو ما لا ترغب به الولايات المتحدة لذا لم تدعم الاكراد الى الحد الذي يمكنهم من الانفصال (Avcu, 2014).

أدت الحماية الامريكية للأكراد، فضلاً عن انسحاب العراق العسكري والسياسي من المنطقة، إلى خلق فراغ في السلطة مكّن من تشكيل دولة كردية بحكم الأمر الواقع في شمال العراق تمتلك قوة مسلحة محترفة. فقد تمكنت البيشمركة أن تنظم نفسها وتتدرب وتعمل بحرية دون خوف من هجوم من قوات النظام. وعلى المستوى السياسي،

سمح بإنشاء مؤسسات أمنية إقليمية. وهكذا، سارت عملية بناء الدولة في كردستان العراق جنبا إلى جنب مع التحركات الأولى نحو إضفاء الطابع الرسمي على البشمرجة وإضفاء الطابع المهني عليها. وأجرى إقليم كردستان أول انتخابات عامة له في ايار/مايو ١٩٩٢، حيث حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على حصة متساوية تقريبا من الأصوات. واتفقا على تقاسم السلطة بنسبة ٥٠-٥٠ وشكلت حكومة موحدة بقيادة الرئيس مسعود برزاني (Fliervoet, 2018).

مع هذا اندلع القتال بين الحزبين وتوسطت الولايات المتحدة بينهما وأدى اتفاق السلام والذي وقعه الحزبان في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٨ إلى إنهاء القتال، لكنه فشل في تحقيق المصالحة بينهما، والنتيجة أنشأ كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حكومته وإدارته الخاصة به بشكل منفصل في أربيل والسليمانية، وقاما بحراسة مناطق سيطرتهما بقوات أمنية منفصلة، لا ينطبق هذا الفصل على البيشمركة فحسب، وانما على جهاز الأمن الداخلي ككل في كردستان. أنشأ كل من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وحداتهما الأمنية والاستخباراتية والدركية ومكافحة الإرهاب بالإضافة إلى قوات البيشمركة. واستمر هذا الهيكل السياسي والأمني المزدوج حتى وقّعا على اتفاقية توحيد في عام ٢٠٠٦ (Fliervoet, 2018). لذا شكلت الادارة الامريكية سبب اساسي لوحدة الاكراد وتشتتهم في أكثر من مرحلة.

بشكل عام هناك اختلاف في الادارة الامريكية في الموقف من الانفصال الكردي، بين المسؤولين الأمريكيين بصفتهم الشخصية، وكذلك بين الضباط الأمريكيين الذين خدموا في كردستان أو إلى جانب البيشمركة الكردية، فقد اقترح جوزيف بايدن ـ عندما كان عضوا في مجلس الشيوخ ـ تقسيم العراق الى ثلاث مناطق منها منطقة كردية. وطبعا تمارس الشركات الكبرى دورا في دعم الانفصال نظرا لعلاقاتها الجيدة مع الاكراد وليس السلطة الاتحادية، مثلا استثمرت شركة إكسون موبيل في كردستان العراق. وتقوم الشركات الأمريكية بأعمال تجارية في أربيل أكثر بكثير مما تفعله في بغداد أو البصرة (Rubin, 2016). في الوقت نفسه، هناك تغيير في موقف الرأي

العام الأمريكي حيث يعلن العديد من السياسيين والمفكرين وكتاب الصحف دعمهم للاستقلال الكردي. ويمكن للمرء أيضا أن يدرك اختلافا في المواقف بين وزارة الخارجية والأجهزة الأمنية المختلفة، حيث تعكس الأولى الموقف الأكثر تقليدية لدولة عراقية موحدة، في حين أن الأخيرة، التي لديها أقوى العلاقات والمصالح مع حكومة إقليم كردستان، تعرض موقف أكثر مرونة. وبالتأكيد إذا دعمت الولايات المتحدة تحركا كرديا أو على الأقل لم تعارضه، فسيكون هذا عامل تغيير في لعبة استقلال إقليم كردستان. (Bengio, 2017)

على صعيد آخر، تم تعزيز التعاون العسكري بين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وحكومة إقليم كردستان، والذي تم ترسيخه خلال حرب عام ٢٠٠٣، وايضا في القتال ضد كيان داعش الإرهابي، ليصبح نوعا من التحالف الاستراتيجي. اذ تتلقى حكومة إقليم كردستان جميع أنواع المساعدات العسكرية بما في ذلك التدريب والأسلحة الحديثة، فضلاً عن التنسيق والتعاون في العمليات العسكرية. وفقا لكينيث بولاك خبير الامن القومي الامريكي، كان التطور الإيجابي للغاية هو أن الولايات المتحدة وافقت في أوائل عام ٢٠١٦ على توفير الأموال العسكرية "لدفع العديد من التكاليف الأكثر أهمية لقوات البيشمركة – بما في ذلك الغذاء والإمدادات الطبية والاحتياجات الأساسية الأخرى –اذ دفعت عشرات الملايين من الدولارات شهريا للأكراد، وستقلل بحد ذاتها عجز الميزانية الكردية إلى حد كبير (Bengio, 2017)، وهذا يشكل بحد ذاته دافع كبير للأكراد من اجل الانفصال.

على مدى العقدين الماضيين، كان الموقف الرسمي للولايات المتحدة هو تبني الفيدرالية كحل وسط عملي، فعلى سبيل المثال، أكد اجتماع في عام ٢٠١٢ بين الرئيس باراك أوباما ونائبه جوزيف بايدن مع مسعود برزاني على أهمية وحدة العراق. وان الولايات المتحدة ملتزمة بعلاقتها الوثيقة والتاريخية مع كردستان والشعب الكردي، في سياق الشراكة الاستراتيجية مع عراق فيدرالي وديمقراطي وموحد، هذا ما قاله أوباما وبايدن لبرزاني (Rubin a, 2016) اي ان الادارة الامريكية تفضل مرحليا عراق واحد دون انفصال. وعلق الأكراد أيضا آمالا كبيرة على الرئيس دونالد ترامب، الذي أظهر

مستشاروه بالفعل موقفا أكثر تفضيلا تجاه الدولة الكردية من سلفه. وكان برزاني قد ناقش قضية استقلال كردستان مع نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس في اجتماع في ميونيخ في شباط ٢٠١٧ وان لم تعرف نتائج النقاش، فاذا دعمت الولايات المتحدة الحراك الكردي أو على الأقل لم تعارضه، فسيكون هذا عامل تغيير في قضية استقلال إقليم كردستان (Bengio, 2017) ولكن لم تدعم الولايات المتحدة اجراء الاستفتاء في ٢٠١٧، فلم تشجع ادارة الرئيس ترامب الاكراد في الاستمرار به اذ اعلنت انها لن تنحاز الى اي طرف وشجعت كل من الحكومة العراقية والاكراد للوصول الى حل للازمة بينهما (السياسات، ٢٠١٧) اذ لم يكن الانفصال آنذاك يخدم المصلحة الامريكية، فهي مثلت عاملاً مثبطاً قوياً للانفصال في تلك المرحلة وليس عامل دفع.

٢. "اسرائيل "

تعد "اسرائيل" احدى أكثر "دول" العالم المؤيدة لانفصال الاكراد وتشكل عامل دفع قوي للأكراد من اجل الاستقلال، اذ كانت منذ البداية تدعم الاحزاب الكردية في حروبها ضد النظم الحاكمة في العراق، فقد دعمتهم بالتدريب والاسلحة، فالإسرائيليون يعملون في المنطقة الكردية، ويذكر انه إلى جانب توفير التدريب العسكري شاركوا في عمليات استخباراتية سرية في المناطق الكردية في سوريا وإيران. وبحلول عام ٢٠١٤، ورد أن "اسرائيل" كانت تشتري النفط من حكومة إقليم كردستان (Bishku, 2018). فهي تعتمد كثيرا على النفط الكردي ـ وان نفى الاكراد ذلك وقالوا انهم يسلموه الى التجار والاخرون هم الذين يبيعونه وهم لا يهتمون بالشاري (Entessar, 2018)

تنطلق علاقات" اسرائيل" مع أكراد العراق، وخاصة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني من القول المأثور عدو عدوي هو صديقي بالإضافة إلى التعاطف بين العديد من الإسرائيليين مع الشعب الكردي وقضيته، ويحاول الطرفان التأكيد على العوامل التي تربط بينهما والمتمثلة بالمعاناة من الاضطهاد والمجازر ورفض الوجود وتهديد هذا الوجود. في عام ٢٠٠٤، تحدثت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن اجتماعات اسرائيلية مع مسعود برزاني وجلال طالباني، وفي عام ٢٠٠٥، أفادت صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية أن الشركات التجارية زودت الأكراد بـ "أطنان من المعدات

الإسرائيلية الصنع"، بما في ذلك الدراجات النارية والمركبات الصالحة لجميع التضاريس وأجهزة لتحديث بنادق الكلاشينكوف والسترات الواقية من الرصاص، والخوذ وكذلك الكلاب البوليسية، وشاركت "اسرائيل" باستخدام جنود اسرائيليين سابقين في تدريب الأكراد (Bishku, 2018). وهنا يعد الدور الاسرائيلي معزز وداعم للانفصال الكردي من حيث تعزيز قوة الاكراد العسكرية لمواجهة اي خطر يهددهم او يهدد حراكهم الانفصالي.

لم يرغب الأكراد في الاعتراف بالعلاقات العسكرية مع "اسرائيل" وحتى العلاقات السياسية، لكن العلاقات الاقتصادية شيء آخر. يعد الانفصال الكردي مفيدا لـ "اسرائيل" لأنه سيكون نقطة البدء في تقسيم العراق وقد تتبعها دول اخرى ما يغير من خارطة المنطقة ككل، وهذا كله يصب في صالحها لأنها تشكل كياناً مرفوضاً من قبل اغلبية شعوب المنطقة، فهذه الدول الجديدة التي سوف تنشأ ستبحث عن الاعتراف وعن اقامة العلاقات الاقليمية وستكون "اسرائيل" جاهزة لتقديم ذلك كله ما يغير من وضعها وتصبح مقبولة هي الاخرى. لذا نجد ان رئيس وزراء "اسرائيل" بنيامين نتنياهو قال في عام ٢٠١٤ ان الاكراد " شعب يقاتل أثبت التزامه السياسي واعتداله السياسي، وهم يستحقون استقلالهم السياسي الخاص" (Bishku, 2018). وكانت "اسرائيل" اكثر الداعمين لإجراء استفتاء ٢٠١٧ ودعت الدول الغربية لتأييده (جواد، ٢٠١٨) ، فهي اذا تشكل عامل دفع قوي لانفصال الاكراد واقامة دولة خاصة بهم، لكن هل ستمتلك هذه الدولة المقومات التي تؤهلها للانفصال او ما يمكن ان نسميه العوامل الداخلية الدافعة للانفصال.

المبحث الثاني

العوامل الداخلية

تعد كردستان العراق، التي تطورت إلى شبه دولة بحلول مطلع القرن الحادي والعشرين، الأكثر تقدما وتنظيماً سياسياً من بين جميع أجزاء ما يسمى بـ "كردستان الكبرى"، هذا الكيان لديه كل مظاهر الدولة المستقلة. لديه حكومة مستقلة عن بغداد (حكومة اقليم كردستان)، وكذلك برلمان تُجرى الانتخابات الخاصة به بشكل منفصل عن الانتخابات العامة العراقية وهناك نظام قضائي منفصل. وهناك عنصر أساسي آخر من عناصر القوة المستقلة هو البيشمركة، التي تحولت من منظمة إلى قوة عسكرية فعالة ومنظمة، ولإقليم كردستان عاصمة، ونشيد وطني ويوم وطني، يختلف عن ذلك الموجود في العراق. كما ان لأكراد العراق علمهم الخاص، والذي يتم رفعه في كل مكان في كردستان ويمكن رؤيته على شارات جنود البيشمركة والعلم العراقي غير موجود تقريبا في الاقليم – لا يمكن رؤيته إلا في أماكن قليلة. رمز آخر للاستقلال هو اللغة الكردية التي هي اللغة الرسمية للمنطقة (Bengio a, 2017). وهناك عامل الشعب الكردي الذي يفترض ان توحده القومية. وتشكل هذه العناصر بمجموعها عوامل دفع للانفصال الا انها تحتوي في داخلها على عوامل جذب للبقاء، ويضاف لها العلاقة مع الحكومة الاتحادية وضعف الاخيرة والتي سنتناولها تباعاً

أولا. القومية الكردية

شكلت القومية عاملاً مهماً في استمرار بقاء الآمال الكردية بالانفصال رغم ان الدول التي يعيشون فيها ترفض عملية انفصالهم، فلولا القومية ما كانت هناك قضية وما كانت هناك مطالبات بالدولة، لكن المشكلة ان ابناء هذه القومية موحدين في المشاعر والآمال وغير موحدين فعلياً، فهم كما أسلفنا مقسمين بين أكثر من دولة، وحتى انهم يتكلمون أكثر من لهجة وعاشوا تجارب مختلفة. ربما اكراد العراق يختلفون عن بقية اكراد المنطقة حيث عاشوا في وضع أفضل نسبياً من خلال تمتعهم بلغتهم ودرسوا بها، ومنذ تسعينيات القرن الماضي تمتعوا باستقلال كبير عن النظام الحاكم

وكان عام ٢٠٠٣ نقطة فاصلة اخرى في حياتهم اذ أصبحوا بعده اقليماً يتمتع باستقلال في ظل نظام فدرالي للبلد.

في العقود الاخيرة، حدثت عمليات ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية عميقة في اقليم كردستان العراق ما يشير إلى أن الكيان الجديد قد طور حياة مستقلة عن الحكومة الاتحادية. وكلما مر الوقت، كلما تميزت هويته الكردية عن غيرها وتميزت عن الجزء العربي من العراق. ويتم تعزيز الإحساس بالقومية الكردية بشكل كبير من خلال مكونات القومية مثل التعليم، واللغة (Bengio, 2017). ورغم ان الاخيرة هي عامل موحد الا انها ايضا العامل الذي يقسم الأكراد؛ فاللغة الكردية هي لغة هندو اوربية، وتشبه إلى حد بعيد اللغة الفارسية التي يتم التحدث بها في إيران المجاورة واللغة البلوشية المنطوقة في جنوب غرب باكستان، فالكردية يتحدث بها عبر لهجات عديدة، ليست جميعها مفهومة بشكل متبادل (Rubin c, 2016)

بشكل عام، فإن اللهجتين الكرديتين الأكثر أهمية هما الكرمانجية والدورانية، وكلاهما مقسم إلى لهجات متعددة. يتحدث العديد من الأكراد الأتراك الكرمانجية الشمالية، بينما يتحدث الأكراد من محافظة دهوك في العراق أو شمال سوريا اللغة الكرمانجية الجنوبية (تسمى أحيانا باديناني) والسورانية. ويتم التحدث باللغة السورانية في مدن أربيل والسليمانية وحولهما، وكذلك في اجزاء من إيران. وفي حين يستخدم أكراد تركيا وسوريا الحروف اللاتينية التركية، ويستخدم أكراد إيران والعراق الأبجدية العربية المعدلة، ويستخدم الأكراد في القوقاز كلا من الحروف السيريلية واللاتينية المعدلة (Rubin c, 2016)

حاول الاكراد في العراق من خلال المنهج التعليمي التأكيد على القومية الكردية برموزها سواء في العلم الكردي او النار وسيف بارزان والعيد الوطني وغيرها من الامور التي تزرع في الطفل منذ نشأته (Bengio, 2017). وتعزز الوعي القومي الكردي بقوة من خلال النظام التعليمي الذي ازدهر خلال سنوات الانتعاش الاقتصادي (٢٠٠٣-٢٠١٤)، هذا النظام منفصل تماماً عن النظام العراقي والمناهج الدراسية وجميع الكتب المدرسية باللغة الكردية، لذا فعلى عكس الجيل الأكبر سناً، لم يعد الشباب الكردي

يعرف اللغة العربية أو يستخدمها. وبالمثل، فإن السرد في هذه الكتب المدرسية يركز على كردستان والمجتمع الكردي والتاريخ والثقافة الكردية بدلاً من العراق والعرب. ويرى شيرك كرمانج أن "كتب تاريخ حكومة إقليم كردستان تقدم رسالة سياسية أساسية مفادها أن الأكراد كمجموعة قومية في عالم الدول القومية، لها الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة " (Bengio a, 2017).

واستخدمت التجارب والذكريات السلبية لماضي الاكراد في ظل جميع الأنظمة العراقية السابقة في إبعاد الشعب الكردي عن الدولة العراقية وتعزيز القومية الكردية والتطلع إلى الاستقلال. فوفقاً لمسح أُجري في صيف ٢٠١٦، يؤيد ٨٤.٣% من السكان الاستقلال. واظهر المسح أن ٧٨.٩٪ من المشاركين سيؤيدون الاستقلال بغض النظر عن موقف الأحزاب السياسية وان الدعم بين جيل الشباب أعلى منه بين الجيل الأكبر سنا بسبب خضوعهم إلى التعليم الكردي ووسائل الإعلام الجديدة، فضلاً عن ثلاثة عقود من الانفصال عن العراق العربي وثقافته (Bengio, 2017)

وبينما قد يقبل زعماء أكراد العراق بالفيدرالية ـ مرحليا ـ لا يزال أكراد العراق يحلمون بالاستقلال. وسبق ان خلصت حركة "الاستفتاء" التي جرت في عام ٢٠٠٥ إلى أن ٩٥٪ من الأكراد يطمحون إلى الاستقلال، فأي كردي ولد بعد عام ١٩٩١ لم يعرف أبداً سلطة الحكومة العراقية وكثير منهم لا يتحدث العربية وليس لديه ولاء للعراق (Phillips, 2009). الجيل الجديد من الشباب تم تعليمه بان انتمائه الى كردستان بحدودها التي وضعها الاكراد وليس الى العراق (Mohammed, 2013)

وعليه تشكل القومية عاملاً مهماً في الدفع للانفصال الكردي، لكن هل ستربط القومية الاكراد في جميع المناطق التي يتواجدون فيها بغض النظر عن الدولة التي تحتويهم؟ اي هل سيكون هناك امتداد للدولة؟ فبينما يحلم الأكراد بكردستان واحدة ومستقلة، قد تفرض الحقائق الجيوسياسية عدم وجود أكثر من كردستان واحدة مستقلة (Rubin a, 2016) أي انهم لن يستطيعوا تحقيق الانفصال عن دولهم ومن ثم الاندماج جميعا في دولة "كردستان الكبرى"، وإذا نشأت هذه الدولة فهل ستعتمد على العرق؟ اي انها من المحتمل أن تكون طاردة للقوميات الاخرى.

وانطلاقا من فكرة التقسيم بناء على حق تقرير المصير للقومية الكردية فهل ستكون القومية عامل دفع ام جذب امام الانفصال الكردي؟ وهل الدولة الكردية ستشمل الانفصال عن العراق فقط ام انها تضم كل مناطق تواجد الاكراد في الدول المجاورة ما يعني تأثر أكثر من دولة بعملية التقسيم والانفصال؟ وهنا نكون امام احتمالين، الاول، ان يطالب الأكراد بالاستقلال الكامل لجميع المناطق الكردية الأربعة. اما الاحتمال الثاني، أن يقبلوا بالاستقلال المتسلسل – على سبيل المثال، في العراق وثم سوريا، وبعد ذلك المناطق الكردية في تركيا وإيران بعد سنوات أو حتى عقود بعد ذلك.

ستشكل الأجزاء الأولى من كردستان سابقة لكل شيء من هيكل الحكومة إلى فلسفة النظام إلى اللغة في دولة مستقلة، كيف يمكن أن يؤدي هذا الاستقلال المتسلسل إلى تقويض الاستقرار وحتى الوحدة في المستقبل؟ إذا أصبحت كردستان العراق، أول جزء منفصل، فهل تختار كردستان التركية المستقبلية الأكثر اكتظاظا بالسكان والأكثر ميلا الى يسار الوسط اقتصاديا والأقل قبلية، أن تصبح كردستان موازية بدلا من أن تكون تابعة نفسها لجمهورية كردستان القائمة في العراق؟ قد يكون هذا مشكلة بالنسبة لمعظم الأكراد القوميين، بالطبع وفيما يتعلق بالقيادة هل ستكون بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق أو حزب العمال الكردستاني في تركيا؟. الاعتبار الثاني الذي يؤثر على إعلان الاستقلال، سواء كان الاستقلال متسلسلاً أم كاملاً أم لا، هو حدوده الإقليمية، اذ لا يقتصر الأمر على تقسيم الأكراد بين أربع دول، ولكن أيضا لا يوجد إجماع داخل كل دولة فيما يتعلق بحجم او امتداد الأراضي الكردية (Rubin b, 2016)

على سبيل المثال، يطالب بعض الأكراد الأتراك والسوريين بوجود منفذ على البحر الأبيض المتوسط. ويمتد بعض الأكراد العراقيين والإيرانيين بمطالباتهم إلى الخليج العربي. ولا يزال آخرون يدركون أنه من المحتمل أن تكون كردستان جمهورية غير ساحلية وأقل توسعاً. كما أن جميع الأراضي التي يُحتمل أن يطالب بها الأكراد ليست متجانسة عرقيا، ففي العراق وسوريا، يسكن العرب والتركمان والآشوريون مساحات شاسعة من الأراضي التي يطالب بها الأكراد. في إيران هناك الأذريين،

والفرس، وفي تركيا الأتراك والعرب والآشوريين. سيحتاج الأكراد إلى تقرير ما إذا كانوا سيقصرون مطالباتهم على الأراضي التي يشكلون فيها الأغلبية، وما إذا كانوا سيطالبون، في ظل ظروف معينة، بالأراضي التي يشكلون فيها أقلية كجزء من دولة مستقلة جديدة (Rubin b, 2016)

قد يختار الأكراد إعلان الانفصال والاستقلال في أي حدود يرغبون فيها، لكن يجب على القادة الأكراد أيضا الاعتراف بأن مثل هذه الحدود قد تكون محل نزاع. نادرا ما يتم انهاء وحل المنازعات المتعلقة بمطالبات الأراضي، خاصة عندما تدمر عقود من الصراع والتخريب المتعمد الوثائق الأصلية. وفي حين قد يتم التقليل من أهمية النزاعات الاقليمية في الترتيبات الفيدرالية، لا يمكن تجاهل النزاعات الحدودية بين الدول المستقلة، فهي سرعان ما ستصبح بؤر اشتعال للصراع العسكري. لذلك إذا كانت كردستان وجيرانها يرغبون في تجنب مثل هذا الصراع، فيجب عليهم إنشاء لجنة حدود ثنائية أو دولية ذات مصداقية قبل أي إعلان استقلال. وهذا ليس بالأمر السهل، لأن الأكراد لا يثقون في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومن المرجح أن يؤدي تصنيف الولايات المتحدة لحزب العمال الكردستاني كمجموعة إرهابية إلى استبعاد أي مشاركة أمريكية، ولن ترحب الدول المجاورة بلجنة الحدود. وإذا اختارت كردستان الاستقلال المتسلسل او المتتالي، مع استقلال كردستان العراق فقط بينما تبقى الأجزاء الأخرى من كردستان تحت السيطرة السورية والتركية والإيرانية، فما هي العلاقة مع تلك المناطق الكردية؟ كما سيثير الاستقلال عددا من الأسئلة لكل من (جمهورية كردستان) الجديدة والدول التي تستضيف الأقليات الكردية؛ فعلى سبيل المثال، هل تسمح كردستان بالجنسية المزدوجة؟ هل ستتمتع بـ "حق العودة" – المواطنة التلقائية للأكراد – كما تفعل إسرائيل كدولة يهودية للشتات اليهودي؟ (Rubin b, 2016)

قد تفشل أي دولة كردية مستقلة في تلبية المطالب الإقليمية القصوى للأكراد وستثير شكوك جيرانها الجدد، الذين سيستمر معظمهم إن لم يكن جميعهم في إيواء أعداد كبيرة من الأكراد. لكن إذا أصبح الانفصال أمرا لا مفر منه، فإن جيران كردستان سيسعون إلى المساومة على الاعتراف بالدولة الجديدة مقابل تحديد واضح للحدود.

ومن المحتمل أن يطالب جيران كردستان منها التخلي بشكل دائم عن أي طموح وحدوي. وسواء فعلت السلطات الكردية ذلك أم لا، فسوف يتردد صداها لعقود، ليس فقط في الموقف العسكري لكردستان وجيرانها ولكن أيضا في مدى تدخل جيران كردستان في الشؤون الكردية. اي على الأكراد أن يختاروا: هل ستصبح كردستان معادلاً لجمهورية التشيك أو سلوفاكيا؟ أم هل ستسير كردستان على طريق الصرب، الذين ساهم رفضهم الاعتراف بالسيطرة الألبانية الكوسوفية على المدن والبلدات التي يطمعون بها في التقزم الاقتصادي والصراع (Rubin b, 2016).

ثانيا ـ الجيش

يفترض ان يمتلك الاكراد قوة عسكرية واحدة تمثل الجيش المستقبلي الذي يدافع عن الدولة لكن هذه القوة العسكرية في الحقيقة تعكس الانقسام الداخلي الكردي، فقد تأسس في شمال العراق تياران رئيسان لكل منهما قواته، ومهد هذا التطور السياسي قوات البيشمركة لتصبح منقسمة على أسس حزبية كقوة عسكرية تابعة لكل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني(Fliervoet, 2018)

وعلى الرغم من الخطوات التي تم اتخاذها لتقليل تأثير السياسات الحزبية، إلا انها تواصل لعب دور حاسم في تنظيم البيشمركة. ما يزال الهيكل القيادي للألوية المدمجة التابعة لوزارة شؤون البيشمركة منظما وفقا للانتماء الحزبي اذ تم تجهيز كل لواء بقائد من طرف ونائب من الطرف الآخر. فضلاً عن ذلك، لم يتم حتى الآن إضفاء الطابع المؤسسي على غالبية قوات البيشمركة. هناك حوالي ١٠٠٠٠٠ مقاتل من البيشمركة خارج ألوية الوزارة الأربعة عشر، مقسمة بالتساوي تقريبا بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. وتحتفظ قوات البيشمركة التابعة لكلا الحزبين بهياكلها التنظيمية والمالية الخاصة بها، وهي محصورة جغرافياً في مجال نفوذ حزبيهما. واحتفظ كل من الحزبين بقواته الأمنية والاستخباراتية ومكافحة الإرهاب، والتي يتم تسييسها حتى تبقى كذلك. فهم لا ينقسمون فقط على أسس حزبية، ولكن أيضا من خلال الولاءات الشخصية للأفراد ذوي النفوذ من عائلات البرزاني والطالباني الحاكمة، وبالتالي فإن البيشمركة تحتفظ بمظهر واضح كمنظمة أمنية مختلطة فيما

يتعلق بحكومة إقليم كردستان، على الرغم من وضعها الرسمي بصفتها منظمة أمنية (Fliervoet, 2018).

قضية ان تتحول البيشمركة الى جيش محترف حقيقي يتبع حكومة كردستان او الحكومة الجديدة مستقبلا هي تحدي يواجه الكيان المستقبلي، فالبيشمركة نشأت بشكل منفصل حول الاحزاب السياسية، اي لكل حزب البيشمركة الخاصة به كما أسلفنا. فمثلا نزلت قوات البيشمركة الموالية لزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود برزاني الى وسط أربيل في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٥، قبل يوم واحد من انتهاء فترة رئاسته، فبرزاني لا يرى البيشمركة كقوة دفاع كردية بل على أنها قوة شخصية. كما استخدمت المعدات التي تبرع بها المجتمع الدولي للبيشمركة من اجل محاربة كيان داعش الإرهابي لأغراض سياسية وليست عسكرية. وهذا بحد ذاته يعد مشكلة لأنه يضر بالديمقراطية، اذ يسعى القادة السياسيون إلى فرض إرادتهم من خلال القوة المطلقة بدلاً من مجرد عملية ديمقراطية. فضلاً عن ذلك، سواء على الصعيد السياسي أو الإيديولوجي، فإن الاشتباكات السياسية تقوض وحدة القوات المسلحة. وفي منتصف التسعينيات كانت قد حدثت حرب أهلية وتقاتلت البيشمركة الحزبية فيما بينها، فهناك ضغائن بينها، ما يضعف الواقع العسكري الكردي ككل (Rubin, 2016)

ويتضح هذا الامر مع دخول عناصر داعش الارهابية الى شمال العراق اذ لم تستطع البيشمركة الرد في البداية، ففضلاً عن عدم الاستعداد، أعاقت الانقسامات داخل قوات البيشمركة ردها. ولأن قوات الحزبين لم يتم دمجها بعد، فقد تراجعوا عن هياكل قيادتهم التقليدية واستجابوا على أسس حزبية. وتم تقسيم العمليات العسكرية في كردستان إقليمياً إلى ثمانية قطاعات، أربعة منها كان بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وأربعة من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني. وكان العديد من القادة من الجيل الأكبر سنا من البيشمركة، مما أدى إلى انقسام سياسي وشخصي في القوات المسلحة. فقد شارك معظم هؤلاء الضباط الأكبر سنا بشكل مباشر في الحرب الأهلية الكردية ١٩٩٤-١٩٩٨، وما زالوا يحملون ضغينة ضد خصومهم السابقين. وهذا هو السبب أيضا في أنه لا يمكن للقادة القدامى إلا أن يأمروا أفرادا من حزبهم وليس كل

شخص. ونتيجة لذلك، خاض الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حروبا منفصلة ضد تنظيم كيان داعش الإرهابي في أراضي كل منهما، ما أعاق التنسيق والتواصل والعمل المشترك (Fliervoet, 2018)

يفترض أن الحرب ضد داعش جعلت القيادة السياسية والعسكرية لحكومة إقليم كردستان تعمل لإصلاح قوات البيشمركة، وتوسيع التقدم المحدود الذي حققته، فبالتعاون مع مجموعة استشارية من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، اتفقت في عام ٢٠١٧ على خطة إصلاح من ٣٥ نقطة. وتمثلت إحدى الأولويات الرئيسة للخطة في توحيد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني تحت إشراف وزارة شؤون البيشمركة. والمهم ما إذا كانت الإصلاحات ستقلل من دور البيشمركة كمنظمة أمنية مقسمة لصالح دورها كمنظمة أمن رسمية للدولة (Fliervoet, 2018). وإذا لم تتمكن الأحزاب السياسية الكردية من توحيد البيشمركة قبل اعلان الانفصال، فسيصبح القيام بذلك أكثر صعوبة بعد ذلك، عندها تكون المخاطر أكبر. ويضاف لها البنية التحتية الدفاعية فاذا حصل كردستان العراق على الاستقلال، سوف يواجه مشاكل فيما يتعلق ببنيته التحتية الدفاعية، وهنا تمتلك حكومة إقليم كردستان بالفعل مطارا عسكريا في حرير ومطارين مدنيين في السليمانية وأربيل (Rubin, 2016). الا ان الامر يحتاج المزيد كي تكون هناك قوة عسكرية واحدة تدعم الدولة الجديدة إذا قامت، ويرتبط هذا كله باستقرار داخلي كردي.

ثالثا ـ الوضع السياسي الداخلي للإقليم

لا يمكن للانقسام الداخلي ان يدعم الانفصال الكردي، فالجميع يعرف ان هناك انقسام في توجهات الاحزاب الكردية وصراع مستمر على السلطة يصل الى حد الاقتتال. منذ أوائل الستينيات، عارض جلال الطالباني الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البرزاني، لكنه لم ينجح أبدا في وقف مساعي منافسه نحو الحكم الذاتي. الواقع أن معسكر الطالباني يعاني من نقاط ضعف مختلفة اهمها انه غيّر الحلفاء والتحالفات مرات عديدة (جواد، ٢٠١٨) وبالتالي يتخذ مواقف وفقاً لحليفه في فترة زمنية ويبدلها بتبدل الحليف.

وهناك عوائق كبيرة امام إمكانية الانفصال، العائق الرئيس هو أن المعسكر الكردي مجزأ للغاية بحيث لا يستطيع الوصول إلى الاستقلال. فالحزبان الرئيسان الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مقسمان ومن المفارقات أنه كان هناك تحول في الأدوار بينهما؛ فبينما كانت السليمانية تاريخياً تمثل مركز القومية الكردية وكان الاتحاد الوطني الكردستاني هو بطل الاستقلال الكردي، فإن هذا الدور تتولاه الآن أربيل والحزب الديمقراطي الكردستاني (Bengio, 2017).

السؤال الرئيس هو: ما هي القوة النسبية لهذين المعسكرين؟ في البداية يجب التأكيد على أن الروابط القبلية أو الأسرية في كلا المعسكرين هي عنصر مهم في المشهد السياسي والذي يؤثر على العلاقات بينهما أيضا، الطالبانيون في الاتحاد الوطني الكردستاني والبرزانيون بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني. ومع ذلك، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني كان يتمتع بهالة كونه الأكثر تعددية وديمقراطية بين الاثنين. لكنه بعد وفاة جلال طالباني، الذي كان له دور حاسم في كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد، لم يتمكن خلفاؤه من متابعة الدور الذي كان يقوم به فزوجته هيرو وابنيه قوباد وبافل وكذلك ابن أخيه لاهور جنكي لا يتمتعون بنفس الفطنة والنفوذ في الاتحاد الوطني الكردستاني أو المنطقة الواقعة تحت تأثيرهم، ومن جانبهم يتقلد البرزانيون اهم المناصب في حكومة اقليم كردستان، فكلا المعسكرين يعاني من المحسوبية بشكل كبير (جواد، ٢٠١٨)

كما ان الاتحاد الوطني الكردستاني، عند تأسيسه على يد جلال الطالباني في عام ١٩٧٥، كان يتألف من ثلاث مجموعات مختلفة، أثر هذا الامر على المدى الطويل على مستقبل الحزب، اذ انقصل حزب التغيير عنه في عام ٢٠٠٩، وأصبح منذ ذلك الحين حزب المعارضة الرئيس في المنطقة الكردية. علاوة على ذلك، اضحت ـ بعد وفاة جلال طالباني ـ هناك الكثير من الصراعات الداخلية داخل الاتحاد الوطني الكردستاني نفسه بين القيادة ذات المحاور الثلاثة: هيرو طالباني، وكوسرت رسول، وبرهم صالح. لم ينجح تحالف تكتيكي قصير الأمد بين الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير، بهدف تجريد الحزب الديمقراطي الكردستاني من احتكاره للسلطة إلا

قليلاً. بشكل عام، كان اختفاء جلال طالباني من المشهد السياسي ضاراً للغاية ليس فقط للاتحاد الوطني الكردستاني نفسه ولكن لإقليم كردستان ككل، لأنه من خلال الكاريزما التي تمتع بها وقدراته في التوسط، كان من الممكن أن يتصالح مع الحزب الديمقراطي الكردستاني على الرغم من العداوات التاريخية (Bengio, 2017).

يرمز معسكر البرزاني إلى استمرارية النضال الكردي ضد الحكومة العراقية من أجل حق تقرير المصير، وهو أكثر تماسكاً من منافسه، وله هدف واضح ويتحكم في معظم القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن إدارة الشؤون الخارجية. نجح مسعود برزاني في وضع الأكراد ونفسه على الخريطة الدولية، وأقام علاقات مع معظم الساسة في العالم. ليس لدى برزاني، في الوقت الحاضر، منافس سواء في معسكر الطالباني أو بين أي زعيم آخر في كردستان الكبرى. ورغم ان الاستمرارية هي السمة البارزة للبرزاني، إلا أنها تأتي أيضا مع "مشاكل خطيرة من المحسوبية والفساد والأداء غير الديمقراطي" (Bengio, 2017)

هناك منافسة شديدة بين الطرفين قد تصل الى حد الاقتتال، فبعد استقلال الامر الواقع في ١٩٩١ اندلعت بينهما حرب اهلية في عام ١٩٩٤ بسبب الخلافات المحلية حول حقوق الأراضي والصراع على عائدات الجمارك فضلا عن خلافاتهم بشأن توزيع السلطة ومحاولة ترسيخ مواقفهم السياسية والإقليمية(Hassan, 2015). وعندما انتهت المعارك في عام ١٩٩٧، عادت كردستان للانقسام مرة اخرى، فسيطر برزاني على دهوك وأربيل، بينما سيطر طالباني على السليمانية. لكن الوضع تطور بين الاثنين نحو التصالح بوساطة من الولايات المتحدة فضلا عن ادراكهما لخطر التهديد من الحكومة العراقية وبحلول أغسطس ٢٠٠١، كان كلا الحزبين المتنافسين يناقشان إعادة توحيد البرلمان الإقليمي وإجراء انتخابات ديمقراطية جديدة (Rubin b, 2016) واتحدا بعد ٢٠٠٣ لأسباب مصلحية بحتة.

وقد عزز تقاسم النفوذ بين الحزبين إنشاء ما يسمى بالاتفاق الاستراتيجي في عام ٢٠٠٧ بينهما، الذي كان صفقة بين القادة أكثر منها بين الأحزاب، اذ وافق الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على تقاسم السلطة والثروة.

وبموجب شروط الاتفاق، دعم برزاني طالباني في محاولته أن يصبح رئيسا للعراق. وبدوره اعطى الطالباني لبرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني تفويضاً مطلقاً للسيطرة على الحكومة والسياسة والأمن والاقتصاد – ولا سيما قطاع النفط الحيوي – والعلاقات الخارجية لحكومة إقليم كردستان، وهنا أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني الشريك الأكبر، وأصبح الاتحاد الوطني الكردستاني الشريك الأصغر في السياسة الكردية (Hassan, 2015). لكن هذا لم يرض جميع الاطراف الكردية في ضوء السيطرة المطلقة على الاقليم.

وتظهر نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية الكردية في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ تفاعلات السلطة الداخلية في حكومة إقليم كردستان؛ اذ حصلت قائمة الحزب الديمقراطي التي احتلت المركز الأول على ٥٧ في المئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية. ومع ذلك، فإن حركة التغيير، وهو حزب ترأسه ـ آنذاك ـ انوشيروان مصطفى أحد مؤسسي الاتحاد الوطني الكردستاني والذي انفصل عنه رافعا أجندة إصلاحية، حقق أداء أفضل بكثير مما كان متوقعا وجاء في المرتبة الثانية، اذ حصل على ٢٣ في المائة من الأصوات، مما منح الحزب ٢٥ مقعدا من أصل ١١١ مقعد في البرلمان الكردي. وجاءت نتائجه على حساب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي أضعفه الاقتتال الداخلي في السنوات الأخيرة. وأثر الأداء القوي لحركة التغيير، وخاصة في السليمانية، معقل الاتحاد الوطني الكردستاني، على التوزيع الداخلي للسلطة في حكومة إقليم كردستان، وعلى حصة الاتحاد الوطني في السلطة ويؤثر هذا كله على الاستقرار السياسي للإقليم. وأعيد انتخاب برزاني رئيسا لحكومة إقليم كردستان، وحصل على أقل من ٧٠ بالمائة من الأصوات، وتعزز موقعه السياسي في حكومة إقليم كردستان(Larrabee F. S., 2010) ولكن بعد ذلك وبانتهاء مدة حكمه تم التمديد له بشكل استثنائي.

أدت الأزمة السياسية حول التمديد الاستثنائي الثاني وصلاحيات رئيس حكومة إقليم كردستان إلى حصول استقطاب في أحزاب التحالف الرئيسية في إقليم كردستان العراق، والتي شكلت معاً الحكومة الائتلافية في عام ٢٠١٤. وقادت حركة التغيير

بشكل فعال المعارضة لهيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني على صنع القرار في الاقليم وطالبت بمزيد من التخفيف وإعادة توزيع سلطات الرئيس. وصلت المفاوضات من أجل التغيير السياسي إلى طريق مسدود، وحدثت مظاهرات عنيفة وطرد الحزب الديمقراطي الكردستاني وزراء حكومة إقليم كردستان المنتسبين إلى حركة التغيير ورئيس البرلمان من اربيل، أدى ذلك إلى شل البرلمان وتقويض مؤسسات الحكم. الأهم من ذلك، أن هذا الإجراء حصر حركة التغيير في السليمانية وأجبرها على تغيير التكتيكات، مما مهد الطريق لتعاون أوثق بينها وبين والاتحاد الوطني الكردستاني (Ala'Aldeen, 2016).

وقد وجدت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الفوضى التي أحدثها كيان داعش الارهابي فرصة لزيادة نفوذ الحزب وسيطرته في المناطق المتنازع عليها وتحقيق الطموحات الوطنية لكردستان في الاستقلال. وللمفارقة ظل التقسيم موجودا بين الاثنين حتى فيما تسمى بـ(المناطق المتنازع عليها)، اذ أصبحت المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية في سهل نينوى من حصة الحزب الديمقراطي الكردستاني في حين أصبحت معظم محافظة كركوك تابعة للاتحاد الوطني (Ala'Aldeen, 2016). مع هذا بدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني في نهاية عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧ عدة جولات من المحادثات مع الاتحاد الوطني الكردستاني لتوحيد المعسكر الكردي، وكسر تحالف الاتحاد الوطني الكردستاني مع حركة التغيير، وإنهاء عامين من الجمود في الجهاز الحكومي الناتج عن إغلاق مجلس النواب في ٢٠١٥. وأدت المصالحة بين الحزبين الى دفع الاتحاد الوطني الكردستاني للتحدث والعمل بقوة أكبر من أجل الاستقلال وتأييد الاستفتاء عليه. وهكذا، أعلن المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في أوائل نيسان ٢٠١٧ أن "الاستقلال هو حق ديمقراطي ومطلق لشعب كردستان، والاستفتاء على الاستقلال حق في تقرير المصير في إقليم كردستان وأجزاء أخرى خارج الإقليم هو حق الهدف التاريخي للاتحاد الوطني الكردستاني "علاوة على ذلك، فإن تنقية الأجواء بين الطرفين مكنتهما من تشكيل جبهة مشتركة مقابل بغداد خاصة فيما يتعلق بمبادرة إجراء استفتاء على الاستقلال. خطوة مهمة أخرى تمثلت في القرار

بإعادة فتح البرلمان من أجل استرضاء حركة التغيير وتشجيعها على الانضمام إلى الاستفتاء. في غضون ذلك، أبلغ الرئيس برزاني الأمم المتحدة بنوايا حكومة إقليم كردستان إجراء استفتاء عام ٢٠١٧، بينما ناقش مسرور برزاني هذا المشروع في واشنطن (Bengio, 2017)

ورغم تفضيل بعض الأوساط الكردية لعملية تفاوضية بطيئة نحو تقرير المصير، ضغط غالبية الأكراد من أجل إجراء الاستفتاء كنقطة انطلاق للمناقشات مع حكومة بغداد، اعتمدت حكومة إقليم كردستان على نتائج التصويت لصالح الاستقلال لتكون بمثابة حافز لإعادة هيكلة علاقة كردستان مع بغداد. ومع ذلك، في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٧، دخلت القوات العراقية كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها التي سيطر عليها الاكراد مما ضعف الموقف التفاوضي لحكومة إقليم كردستان بشكل كبير بعد خسارة حقول النفط بالقرب من كركوك، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الخلافات الكردية الداخلية حول سبب انسحاب بعض قوات البيشمركة الكردية بدلاً من مواجهة القوات القادمة من بغداد وعدم التنازل عن الارض (Kelly, 2018). وعلى الرغم من "كل الحديث عن المصالحة والوحدة على مدى السنوات، فإن تقسيم كردستان العراق لا يزال قائما اليوم كما كان منذ مدة طويلة. فاذا حدث وقامت الدولة، فإن هذا الانقسام سيصبح سببا لتحولها الى دولة فاشلة"(Rubin b, 2016)، فهذا الانقسام هو عامل مثبط وليس دافعاً للانفصال نظراً للصراع الداخلي المستمر بين الاحزاب الكردية على السلطة، وتأثر الاوضاع السياسية والاقتصادية به.

رابعا ـالعامل الاقتصادي

يمثل الاقتصاد عامل دفع وجذب في ان واحد، فالنجاح الاقتصادي يدفع للانفصال لكنه معيق عندما يكون ضعيفاً وقد يجعل انفصال دولة ما فاشلة كما أصبحت أريتريا وتيمور الشرقية وجنوب السودان اليوم جميعها دولا فاشلة بعد انفصالها بسبب العامل الاقتصادي. ما يزال إقليم كردستان العراق منقسم سياسياً، وعلى الرغم من ثروته النفطية، فإنه غير قادر بشكل مستقل على تلبية الرواتب لقطاعه العام المتضخم، في حين تبلغ ديونه أكثر من ١٠ مليارات دولار (Rubin a, 2016)، ما

يؤشر على ضعف ادارة الاقتصاد. إن إنشاء الدولة امر وضمان وجودها واستمرارها امر اخر؛ فبينما يركز العديد من الأكراد على رموز الدولة – الأعلام والعملات المعدنية، الطوابع البريدية – فهذه عوامل تكميلية، الا ان اساس استمرار اي دولة هو اقتصادها. مايزال الأكراد اليوم يستخدمون العملة العراقية وبعيداً عن اصدار عملة جديدة، إذا اختار الأكراد القيام بذلك، فسيواجه الأكراد قرارات أوسع بكثير فيما يتعلق باقتصادهم، مثلاً حول الفلسفة الاقتصادية التي سيتبناها الأكراد، في هذا الامر لا يوجد إجماع ولم يقم الأكراد بتجسيد هيكل للقانون واللوائح التي تحكمه (Rubin d, 2016)

عندما حصل الأكراد العراقيون على حكم ذاتي فعلي في عام ١٩٩١، كانت توجد جامعة واحدة وقليل من البنية التحتية الصناعية، وأدت العقوبات الاممية على العراق والتصنيع واكتشاف النفط إلى تغيير الاقتصاد العام لكردستان. مكنت مرحلة ما بعد ١٩٩١ الأكراد من بدء أعمال تجارية أكبر، قامت الأحزاب السياسية أو حكومة إقليم كردستان بتشغيل العديد من المصانع الكبيرة، مثل مصنع الأسمنت في طاسلوجة بالقرب من السليمانية، ومعمل أسفلت في أربيل. الا انها كانت توجه لتمويل الاحزاب وعملياتها العسكرية، فقد استخدم الحزب الديمقراطي الكردستاني مثلا عائدات مصنع السجائر المحلي خلال الحرب الأهلية ١٩٩٤–١٩٩٧ في تمويل البيشمركة (Rubin d, 2016)

تمتلك كردستان النفط منذ فترة طويلة، على الرغم من أن قدرات الاستخراج والتكرير كانت محدودة وكان إنتاجها أكثر ملاءمة للمنتجات الصناعية منه للبنزين (Rubin d, 2016). قد تكون كردستان العراق غنية بالنفط، ولكن من الناحية العملية، لا يتم دفع الرواتب في القطاع العام، ومعدلات الإشغال في العديد من المجمعات السكنية الجديدة قليلة(Rubin b, 2016). وفي الواقع، إن انحراف اقتصاد كردستان جعله في وضع ضعيف للمنافسة الدولية، ورغم ان المنطقة ظلت مدة من الزمن الأكثر ازدهارا في العراق، الا ان ٣٠ بالمائة من القوى العاملة مدرجة في الرواتب العامة (Rubin d, 2016)، اي انه اقتصاد معتمد على الدولة الاتحادية وتحويلاتها للأموال اليه.

تأمل كردستان في احتياطاتها النفطية، لكن امتلاك الاحتياطيات لا يترجم بالضرورة إلى قدرة على جلب هذه الموارد إلى السوق. يمكن أن تؤثر نفقات الاستخراج، والاستقرار السياسي، والشفافية الاقتصادية، وسيادة القانون، واستعداد الحكومة المضيفة لتقديم شروط أفضل من المصدرين المحتملين الآخرين على استعداد شركات الطاقة الدولية للقيام بأعمال تجارية في أي بلد. قدمت كردستان العراق شروطا أكثر ملاءمة للشركات النفطية من الحكومة الاتحادية وعلى الأقل في البداية قدمت بيئة أكثر أماناً. وفي عام ٢٠٠٧، شرّعت حكومة الاقليم قانون النفط والغاز الخاص بها لتوجيه المزيد من التطوير بطريقة توفر عوائد جيدة واجتذبت لاحقا الشركات الدولية الكبرى، بما في ذلك توتال، وشيفرون، التي كانت، مثل تكسون، على استعداد للاستثمار في النفط الكردي على الرغم من اعتراضات الحكومة الاتحادية (Rubin d, 2016).

بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، شهدت حكومة إقليم كردستان طفرة اقتصادية ملحوظة استندت إلى عائدات النفط وتدفق الاستثمارات الدولية، ورغبت الشركات باستثمار ما قيل انه خطة لصرف ١٠٠ مليار دولار في البنية التحتية للإقليم(Larrabee, 2010)، قد يكون الانتعاش أفاد المنطقة، لكنه أدى بشكل أساسي إلى إثراء وتمكين النخب الحاكمة والمستثمرين الأجانب، وخاصة من تركيا. وأدى إلى أرباح سريعة للقادة المؤثرين في إقليم كردستان. وقد عززت الطفرة سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبدرجة أقل الاتحاد الوطني الكردستاني، على السلطة، لاسيما في قطاع النفط الاستراتيجي (Hassan, 2015). كما مكن بناء خط أنابيب كركوك – جيهان كردستان العراق من تصدير ما يصل إلى ٣٠٠ ألف برميل من النفط يوميا إلى الموانئ في تركيا(Rubin d, 2016)، ما اعطاهم مزيداً من الاستقلالية عن الحكومة الاتحادية.

لعبت تركيا أيضًا دوراً مهماً في الطفرة الاقتصادية في كردستان، فهي أكبر مستثمر فيها؛ ففي عام ٢٠١٢، بلغت قيمة صادرات تركيا إلى العراق ١١ مليار دولار، ذهب ٧٠% منها إلى إقليم كردستان، اعتبارا من منتصف عام ٢٠١٣، كان هناك

٢٦٥٦ شركة أجنبية مسجلة من ٨٠ دولة في المنطقة، ١، ٢٢٦ شركة منها تركية، وفي حين أن هذه العلاقة ولدت نموا، فقد زادت أيضا من اعتماد الاقليم على تركيا (Hassan, 2015)

وبينما تسعى حكومة إقليم كردستان لتنمية مواردها، لا يشعر جميع السكان بالحماس نفسه. اذ يشكو العديد من الأكراد من المحسوبية والفساد والتنمية غير المتكافئة، ويرى الأكراد من أنها ببساطة تستبدل فساد الحكومة العراقية بالفساد الكردي المسبب للانهيار، ما يجعل السكان المحليين الخاسر الأكبر. اذ تحتكر العائلات الحاكمة في كردستان جميع الفرص تقريبا من خلال قدرتها على الفوز بوضع المرخص له الوحيد عندما تستثمر الشركات الأجنبية. في الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية، قد يكون شراء امتياز ماكدونالد أو ستاربكس أو إنترناشونال هاوس أوف بانكيكس، على سبيل المثال، مهم اذ قد تجعل رجل الاعمال من الطبقة المتوسطة ثرياً، لكن عندما تدخل الشركات الاجنبية إلى السوق المحلية الكردية، فإنهم يرخصون علامتهم التجارية للأفراد المرتبطين بالقيادة، الذين يحتكرون العلامة التجارية، فلا يمكن لأي شخص آخر شراء امتياز معين إذا كان لدى أحد اعضاء النخبة الحاكمة حقوق السيطرة عليه في كردستان. وهذا يعني أن كردستان لا تفتقر فقط إلى ساحة المنافسة المتكافئة، ولكن أيضا لا توجد فرص حقيقية لأي استثمار جديد قد يوفر أسسا أكثر استقرارا للطبقة الوسطى (Rubin d, 2016)

ولا يزال الاقليم يعتمد على الميزانية الفيدرالية لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وتقديم الخدمات الاجتماعية. ولكن، بسبب الخلاف حول ما تسمى بالمناطق المتنازع عليها خارج إقليم كردستان ـ على سبيل المثال تصدير نفط كركوك دون إذن من بغداد ـ اوقفت الحكومة الفيدرالية في بداية عام ٢٠١٤ مخصصات ميزانية حكومة إقليم كردستان، ما ساعد على إثارة أزمة اقتصادية اعتبارا من منتصف عام ٢٠١٥. وقد أدى ذلك إلى تأخير دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وأدى إلى إنهاء مشاريع التنمية، كما نتجت الأزمة الاقتصادية عن سوء إدارة اقتصاد حكومة إقليم كردستان، ونفاد النقد من البنوك. (Hassan, 2015)

وتظل السلطة الكردية غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها المالية تجاه المواطنين بينما تلقي اللوم على عدم توفير بغداد لعائدات النفط لكردستان في الوقت المناسب، بدلاً من ذلك، يبدو أن حكومة إقليم كردستان تتحدى بشكل فعال شركات النفط لتغادر، علماً أن معظمهم غير مستعدين بعد للتخلي عن استثماراتهم. في حين أن ذلك قد يثري على المدى القصير خزائن النخبة الحاكمة والحسابات المصرفية للمسؤولين الأكراد، إلا أنه يخلق بيئة استثمارية مدمرة مع اثار طويلة الأجل تتجاوز صناعة النفط (Rubin d, 2016) والاقتصاد هو اساس بقاء الدولة إذا لم يكن قويا أصبح مستقبلها في خطر فهو قد يكون عامل دفع للانفصال ان كان قويا وعامل جذب للبقاء ضمن الدولة ان كان ضعيفا.

خامسا ـ العلاقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية

لم يدر في خلد الحكومة العراقية التي تولت السلطة في العراق بزعامة الملك فيصل الاول اوائل القرن الماضي انها ستواجه الاكراد يوما (Asadi A. , 2013)، الا ان هذه المواجهة اصبحت امرا واقعا منذ ان اصبح الشعور القومي سببا يدعو الاكراد للانفصال واقامة دولة خاصة بهم، وظلت العلاقة بينهم وبين الحكومات العراقية عبر الزمن بين سلام مؤقت ومواجهة مسلحة فلم تتمكن الدولة من احتوائهم بشكل كامل سواء استخدمت القوة معهم او حاولت ارضائهم عن طريق منحهم حكما ذاتيا (Bengio, 2017)، الا ان دخول القوات الامريكية العراق سنة ٢٠٠٣ ادى الى تغير في طبيعة العلاقة بين الاكراد والدولة العراقية، فقد اصبح الاكراد جزءاً من العملية السياسية التي وضع اسسها الامريكان عبر قانون ادارة الدولة المؤقت والذي اصبح جزءاً من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ (Saeed, 2017)، اعطى هذا الدستور الاكراد الحق بإقليم خاص بهم في ظل نظام فدرالي للدولة وتمتعوا فيه بحقوق و حريات كثيرة الا ان علاقتهم مع الحكومة الاتحادية لم تكن على وفاق دائما وغالبا ما تكون هناك نقاط توتر شديدة بينهما ـ رغم ان رئيس الدولة في ظل نظام المحاصصة كردي ـ ما دفعهم نحو محاولة الانفصال والاستقلال عن الدولة مستغلين ضعف الحكومة في بغداد. لن ترض اي حكومة عراقية بانفصال الاكراد ما لم يحدث تغيير كبير على

صعيد المنطقة ككل وعلى صعيد العراق كبلد بحيث يجعله يقبل بانفصال جزء مهم من ارضه لصالح دولة مستقبلية، وفي الحقيقة تشكل العلاقة مع الحكومة العراقية عامل جذب ودفع في ان واحد، فمن البديهي ان العلاقة المبنية على اساس من الاحترام المتبادل للحقوق والواجبات بين الطرفين تشكل عامل جذب للبقاء ضمن الدولة العراقية والعكس صحيح.

لم تكن العلاقات بين الحكومة الاتحادية والاقليم على وفاق دائما، فغالبا ما تظهر المشاكل بينهما وتعد مسالة كركوك وما تسمى "بالأراضي المتنازع" عليها أحد اسباب هذه المشاكل، ويعد قانون ادارة الدولة المدنية الانتقالي الذي وضعه الحاكم المدني بول بريمر عامل دفع للأكراد للمطالبة بهذه المناطق لأنه اعترف بسيطرة الاكراد على المناطق التي استولوا في ٢٠٠٣ مع سقوط النظام العراقي وتم تأكيدها في الدستور بعد ذلك من خلال اعتماد القانون في الدستور الجديد. اذ يعترف القانون في المادة ٥٣ بـ "حكومة إقليم كردستان كحكومة رسمية للأراضي التي كانت تديرها في ١٩ آذار / مارس ٢٠٠٣ في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى...". وقد اتخذ هذا القرار في وقت كان فيه الجيش العراقي قد تم حله، ولم يكن لدى المسؤولين الجدد في العاصمة العراقية، قوات مسلحة للحفاظ على السيطرة على الارض، أي المناطق المنصوص عليها الآن بموجب القانون (Asadi A. , 2013)

وبعد تولى نوري المالكي رئاسة الحكومة العراقية عام ٢٠٠٧، اخذ الاكراد بالمطالبة بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور، وتعهد رئيس الوزراء بتنفيذها استنادا الى المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة الانتقالي لسنة ٢٠٠٤، وحددت مراحل ثلاثة لتطبيقها متمثلة بالتطبيع واجراء تعداد سكاني ومن ثم الاستفتاء سواء في كركوك او ما تسمى بـ "الاراضي المتنازع عليها"، وحُددت ثلاثة تواريخ لتنفيذ المراحل الثلاث.، تم تحديد ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ للمرحلة الأولى. وكان من المقرر أن تبدأ مرحلة التعداد في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٧، والمرحلة الأخيرة – الاستفتاء – كان من المقرر إجراؤها في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (Asadi A. , 2013)، الا ان هذا لم

يحصل، بل ان الاوضاع تدهورت ووصلت الى حد المواجهة بين الطرفين لولا التدخل الامريكي.

ومنذ أواخر عام ٢٠٠٨، اوشكت كل من القوات العسكرية التابعة لحكومة إقليم كردستان والقوات العراقية على الدخول في صراع عسكري، والذي منعه إلى حد كبير وجود القوات العسكرية الأمريكية ووساطتها في شمال العراق. وكان هناك تخوف من تفجر الاوضاع لأنه يتزامن مع عدد من القضايا العالقة بين حكومة إقليم كردستان وحكومة المالكي والتي تشكل تهديدا لاستقرار العراق والمتمثلة بالخلافات حول قانون النفط والغاز وتقاسم العائدات من احتياطيات النفط في العراق، والخلافات الحدودية التي لم يتم حلها بشأن بعض المناطق في شمال العراق، وخلافات حول وضع كركوك والسيطرة على ميليشيا البيشمركة الكردية. وقد توقفت الجهود المبذولة لحل هذه القضايا السياسية منذ أواخر عام ٢٠٠٨ إلى حد كبير. وتفاقم الجمود السياسي بين الجانبين بفعل العداء الشخصي المتزايد بين برزاني ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. ونتيجة لذلك، توقفت اللجان المكلفة بمعالجة القضايا العالقة الهامة عن العمل إلى حد كبير، وتوقف الاتصال بين الجانبين، ولم يكن هناك تقدم يُذكر في حل الخلافات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد بشأن التنقيب عن النفط وتقاسم العائدات. لكن عمل الوجود العسكري الأمريكي في شمال العراق كعامل استقرار مهم وساعد في منع الخلافات بين أكراد العراق وحكومة المالكي من التصعيد بعيدا عن السيطرة. (Larrabee F. S., 2010) ووضعت "آلية امنية مشتركة" في عام ٢٠٠٩ تحت رعاية الجنرال الأمريكي ريموند أوديرنو لحل التوترات المتكررة بين بغداد وأربيل. شكلت هذه الآلية وسيلة فعالة للتعاون العسكري والتنسيق الأمني داخل ما تسمى المناطق المتنازع عليها (Borsari, 2019).

لكن في خضم الفوضى والقتال مع كيان داعش الارهابي، استولت القوات الكردية على أراضٍ جديدة في العراق، لاسيما مدينة كركوك المتنازع عليها والغنية بالنفط. واعتقد الأكراد ان السيطرة على المنطقة الجديدة سيجعل من الدولة الكردية المحتملة أكثر قابلية للحياة اقتصاديا، وبالتالي تعزيز المساعي الكردية للاستقلال

(Malmvig & Rojan, 2014) قبل عام ٢٠١٤ كانت هناك حدود عسكرية بحكم الأمر الواقع داخل محافظة كركوك مع سلسلة جبال قاني دوملان التي تعمل كخط حدودي طبيعي، ولم تدخل أي قوات أمن اتحادية الى الشمال الشرقي من هذا الخط لكن سيطرت البيشمركة على هذه المنطقة وتحولت سلسلة جبال قاني دوملان إلى حدود منطقة حرام غير رسمية. لم تمر السيطرة الكردية على كركوك بعد حزيران / يونيو ٢٠١٤ بسهولة، وكان لابد من معالجة الامر من خلال اتفاق رسمي بين بغداد وأربيل من شأنه أن يخفض التوتر ويزود كركوك بوضعية أمنية مستقرة (Morris, Wirya, & Ala'Aldeen, 2015).

وبعد مشاركة البيشمركة في عملية تحرير الموصل اعلن بارزاني نيته اعلان استفتاء على الاستقلال في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، وهنا رفض البرلمان الاتحادي الاستفتاء في حين دعمه برلمان الاقليم بتصويت ٦٥ من اصل ١١١ صوت، وحذر رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي من ان فرض الامر الواقع لن ينجح وانه لن يسمح بتقسيم العراق، واعلنت المحكمة الاتحادية العليا عدم دستورية الاستفتاء (Bishku, 2018).

في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، أجرت حكومة إقليم كردستان الاستفتاء في محافظات إقليم كردستان الثلاث (أربيل ودهوك والسليمانية) وما يسمى بالأراضي المتنازع عليها، بما في ذلك كركوك، وعلى الرغم من تصويت الأكراد بأغلبية ساحقة لصالح الاستقلال، فقد قوبلت الخطوة أحادية الجانب برد فعل قوي من المعارضين، فقد رفضت الحكومة العراقية والبرلمان والمحكمة العليا في بغداد الاستفتاء ووصفوه بأنه "غير شرعي" و"غير دستوري" و"مزعزع للاستقرار" و"غير مناسب لأوانه"، وتحركت بغداد لفرض مجموعة من الإجراءات العقابية ضد حكومة إقليم كردستان. وشمل ذلك قرار هيئة الطيران المدني في العراق بوقف الرحلات الجوية الدولية من وإلى مطاري أربيل والسليمانية في ٢٩ ايلول/سبتمبر ٢٠١٧. واتخذ رئيس الوزراء العراقي آنذاك، حيدر العبادي، إجراءات أكثر صرامة ضد حكومة إقليم كردستان. وتحركت قوات

الأمن العراقية، بدعم من الحشد الشعبي، لإعادة السلطة الاتحادية في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى (Kuoti, 2017)

أدى الاستفتاء إلى توترات سياسية وعسكرية غير مسبوقة بين الحكومة الفيدرالية في العراق وحكومة إقليم كردستان، وهدد الوضع بإشعال مواجهة مسلحة بين الجانبين، ولتفادي تطور الازمة كان لابد من العودة للمفاوضات التي يجب ان تركز لا على القضايا الإجرائية والفنية فحسب مثل الميزانية ومبيعات النفط والتوزيع العادل للموارد وانما على القضية الأساسية التي قسمت بغداد وأربيل وساعدت في إطلاق الاستفتاء متمثلة بالفساد والمحاصصة في الدولة العراقية (Kuoti, 2017)

والسؤال الاساسي ماذا يمكن لبغداد ان تفعل إذا أعلنت اربيل الاستقلال؟ أحد السيناريوهات المحتملة هو فتح حرب ضد حكومة إقليم كردستان. لكن كما رأينا حتى في ذروة قوته، لم ينجح الجيش العراقي في حل المشكلة بالوسائل العسكرية. كما انه، وبسبب الارهاب المستمر، والخلافات داخل الحكومة، والصراع الشديد على السلطة داخل الاطراف المختلفة في العملية السياسية، فمن غير المرجح أن الحكومة المركزية في بغداد على المديين القصير والمتوسط، سوف تستخدم القوة لفتح جبهة جديدة ضد الأكراد (Bengio, 2017) خصوصاً وانهم جزء من العملية السياسية نفسها وغالبا ما تكون هناك حاجة اليهم لترجيح طرف ضد اخر في المعادلة السياسية القائمة. فقد سبق ان حاول رئيس الوزراء العبادي سنة ٢٠١٦ المصالحة مع حكومة إقليم كردستان بعد فترة طويلة من العلاقات المتضاربة اذ نُقل عنه قوله إن الأكراد لهم "حق بلا منازع "في تقرير المصير. ظاهريا، يبدو أن هذا الإعلان مدفوع تكتيكيا نظرا للحاجة إلى التنسيق مع البيشمركة لتحرير الموصل. قد تكون الدوافع التكتيكية الأخرى هي الحاجة إلى إضعاف محور نوري المالكي – الاتحاد الوطني الكردستاني – غوران، الساعي للإطاحة به من السلطة (Bengio, 2017). اي ان المصالح السياسية ممكن ان تدفع للمصالحة مرة اخرى وهو ما يحدث دائما.

على الرغم من المواجهة المحدودة ولكن المهمة في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧ وما تلاها من ضعف التعاون بين قوات امن الطرفين تحسنت العلاقات بين

بغداد وأربيل بعد ذلك، ففي كانون الأول ٢٠١٨، أمر رئيس الوزراء العراق آنذاك ـ عادل عبد المهدي ـ بإعادة تفعيل لجنة التنسيق المشتركة لضمان التنسيق المناسب بين البيشمركة وقوات الأمن العراقية في المناطق المتنازع عليه، واجرت اللجنة ـ بقيادة ضباط من وزارة الدفاع العراقية ووزارة البيشمركة في حكومة إقليم كردستان ـ مسحا للمناطق المتنازع عليها لتحديد أفضل مواقع إعادة الانتشار لقواتهم استعدادا للعمليات العسكرية المشتركة ضد داعش، وأنشأت خمس لجان فرعية للإشراف على الأمن في كركوك وصلاح الدين وديالى ومخمور وسهل نينوى. و في كانون الثاني٢٠١٨، حلت الحكومة الفيدرالية الجديدة جزئيا نزاعا على الميزانية مع حكومة إقليم كردستان من خلال دفع رواتب البيشمركة والموظفين العموميين الآخرين في إقليم كردستان، وقد مهد هذا القرار الطريق أمام تعاون – وإن كان محدود – في المجال العسكري (Borsari, 2019). ما يدل على تطور العلاقات بين الطرفين. وعليه تكون العلاقات مع الحكومة الاتحادية بين مد وجزر، وكلما ضعفت العلاقة مع الحكومة الاتحادية كلما كان دافعا للابتعاد عن الاتحاد والسعي نحو الانفصال بدولة مستقلة والعكس صحيح.

سادسا ـ ضعف الدولة العراقية

من البديهي إذا كانت الدولة قوية ومستقرة سياسياً لن يستطيع اي جزء اعلان الانفصال وانما قد يحاول المطالبة بحكم ذاتي وقد يلجا الى المنظمات الدولية والمجتمع الدولي لتحقيق حلمه. لم يعش العراق منذ مدة طويلة اي حالة استقرار سياسي، بل يمكن ان نعد حالة عدم الاستقرار هي السمة الاساسية في تاريخ العراق السياسي، واستغل الاكراد عدم الاستقرار هذا للضغط من اجل تحقيق حلمهم، منذ القرن الماضي الى يومنا هذا، ورغم قبولهم بالنظام الفدرالي للعراق وتمتعهم بسيادة على اقليم ضمن البلد الا ان هذا القبول يمكن ان نعده مرحلة على طريق تحقيق الانفصال الكلي ومن ثم تحقيق ما يسمى بكردستان الكبرى.

بعد ٢٠٠٣ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ كل من العراق و اقليم كردستان، ورغم وجود الاستقرار النسبي في الاقليم الا انه يتأثر بالأوضاع في بقية البلد سواء من حيث استمراره كجزء منه او الانفصال عنه، فكل ما يحدث من صراع وعدم استقرار يؤثر في الاقليم بشكل او باخر (KEELER). وكانت الفكرة في البداية ان يكون هناك عراق واحد غير مركزي اذ تعطى المجاميع القومية والطائفية المساحة لإدارة شؤونها الخاصة، فلكل منها قوانينها المحلية ولها ادارتها وامنها الداخلي وتبقى الحكومة في الوسط مسؤولة عن المصالح المشتركة متمثلة في الدفاع والخارجية والنفط. لكن كان لسياسات الحكومات المتتابعة بعد ٢٠٠٣ أثرها في نشوب الحرب الاهلية وما حدث من عنف طائفي اثرت على العلاقات بين جميع الاطراف في البلد واضعفت الامل بالمصالحة بينهم (Ahmed, 2016)

مع ضعف الحكومة العراقية يتحول النظام السياسي في العراق بشكل متزايد إلى معركة عرقية – طائفية، والتي كانت سمة من سمات عراق ما بعد عام ٢٠٠٣. تعمل الأحزاب السياسية في جميع أنحاء العراق على تنظيم نفسها لإثارة الانقسامات الطائفية والعرقية بدرجات متفاوتة. في ظل النظام، أصبح كل حزب مرتبطا بهويته حيث لا توجد مساحة كافية لهوية وطنية عراقية شاملة. لقد اعتادت الأحزاب ليس فقط على جعل ناخبيها مستقطبين على أسس عرقية وطائفية، ولكن أيضا جعلهم يخافون من مواطنيهم، ومن المرجح أن تعاود دورات الخلافات والعنف الظهور (Kuoti, 2017). وهذا يهدد وجود الاكراد، لذا يكون ضعف الحكومة العراقية عامل دفع للانفصال وليس البقاء ضمن الدولة. وطرح مشروع تقسيم العراق نتيجة لأوضاع عدم الاستقرار، فقد كان التقسيم واقعا على الارض نوعا ما، اذ سيطر الاكراد على الاقليم في الشمال وطرحت (الدولة السنية) على معظم الاراضي في شمال وغرب العراق وبقية الوسط والجنوب تحت سيطرة (الدولة الشيعية)(Ahmed, 2016). وهذا كله نتيجة ضعف الحكومة العراقية وعدم قدرتها على مد سيطرتها على جميع الاراضي العراقية.

ادى فشل الحكومة في ان تكون فعالة الى زيادة دور الجماعات دون الدولة التي اصبحت كل منها مسؤولة عن امنها ما يعني زيادة التوتر بين الجماعات المتحاربة، وأضعف القتال العرقي والطائفي من الهوية الوطنية مقابل تقوية الهويات العرقية والطائفية وأضعف الثقة بين الاطراف جميعا بحيث ترفض الاطراف المتحاربة التخلي عن السلاح مالم يتم الفصل بينهم بأراضٍ اشبه بالدولة يمكن الدفاع عنها. ونتيجة فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في دمج الاكراد بالعراق زاد الانقسام بين العرب والاكراد، لذا لم تكن الفدرالية كافية في حل المشكلة، فلم تكن هناك حكومة فدرالية ناجعة فحسب وانما فشلت في ازالة التوتر بين العرب والاكراد بشكل عام وبين الاقليم والحكومة الاتحادية، ولم تلتزم بمقتضيات الفدرالية ما دعم الاكراد للمطالبة بالاستقلال (Ahmed, 2016)

ينظر الاكراد الى الحكومة الاتحادية والعراق ككل على انه (دولة فاشلة) لذا من الافضل الانفصال عنها لان الاستمرار في الوجود فيها يعني المزيد من الصراع والعداء، فهم لا يشعرون بأنهم مواطنين في هذه الدولة التي لا يثقون بحكومتها التي تعاملهم على انهم رعايا وليسوا مواطنين. ويرى الاكراد ان استمرار العنف والصراع يجعل البلد دائما على حافة الهاوية مع عدم قدرة الحكومة على مواجهته واذا لم ينهار البلد فانه يسير نحو الدكتاتورية ومن ثم لا يرغب الاكراد في ان يكونوا جزء من هذا الانهيار او ان يعيشوا في ظل دكتاتورية تجبرهم على التعايش القسري الذي سيكون سبب لاندلاع العنف بشكل دائم، وعليه يؤدي ضعف الحكم الى فشل الدولة لذا فالانفصال و التقسيم يكون حافز اكبر للأكراد (Ahmed, 2016).

وكان لدخول كيان داعش الارهابي الاراضي العراقية واحتلالها بكل سهولة خلال اسبوعين مع انسحاب قوات الامن العراقية حتى اصبح على مقربة من بغداد ان اظهرت ضعف الدولة العراقية بشكل كبير وعدم قدرتها على مواجهة اية تهديد (Morris, Wirya, & Ala'Aldeen, 2015). واستغل الاكراد الفرصة للمطالبة بإعادة رسم حدود المنطقة من جديد والتخلي عما وضعته اتفاقية سايكس بيكو من

حدود والاعتراف بحدود الامر الواقع الجديدة التي فرضت بالقوة، ورسم حدود جديدة للعراق (Ahram, 2019)

استغل الاقليم دخول عناصر داعش الارهابي وانسحاب القوات العراقية فتحركت قوات البيشمركة لتأخذ مكان هذه القوات فيما تسمى "المناطق المتنازع عليها" بينها وبين بغداد، لأنها فرصة كبيرة بالنسبة لها في الاستيلاء عليها، كما ان بقاء هذه الاراضي مسيطر عليها من قبل تنظيم الدولة يشكل خطر على الاقليم نفسه، وكانت الحكومة العراقية قد وافقت ضمنا على التقدم الكردي الى هذه الاراضي لأنه لم يكن لديها خيار اخر اذ لابد من مليء فراغ القوة الذي ولده انسحاب قواتها. ولم تكن كركوك استثناءً من القتال الذي اجتاح العراق، اذ تخلت قوى الأمن الداخلي عن مواقعها في المحافظة، تاركة المدينة الاستراتيجية وأصولها النفطية دون حراسة، انسحبت قيادة عمليات دجلة، التي كانت تحت القيادة المباشرة لرئيس الوزراء آنذاك، نوري المالكي من كركوك والتي تقدم اليها تنظيم داعش و احتل اجزاء منها واستولت البيشمركة على مدينة كركوك والشرق من المحافظة(Morris, Wirya, & Ala'Aldeen, 2015) . وساعدها هذا فيما بعد على اعلان الاستفتاء من اجل الاستقلال فضعف الحكومة الاتحادية دفع الاكراد لاستغلال الظرف، اي ان العلاقة عكسية بين قوة الحكومة الاتحادية والدفع نحو الانفصال فكلما كانت قوية تراجع الاكراد والعكس صحيح.

الخاتمة

تظل معظم العوامل المؤثرة على الانفصال الكردي عن العراق ذات تأثير مزدوج فتارة قد تكون عامل يدفع للانفصال وتارة اخرى تعمل كعامل يجذب للبقاء، فلكل منها في مرحلة معينة و بظروف معينة اثر معين، وفي الحقيقة ظلت مطالب الاكراد بوطن قومي منذ القرن الماضي وليومنا هذا لم تتحقق، فالوضع الدولي في معظم الاحيان لم يكن مؤاتيا ورغم ان حق تقرير المصير معترف به على الصعيد الدولي الا انه لم يكن الى جانب الاكراد في مطالبهم لأنه يتناقض مع مبدا الحفاظ على وحدة الاراضي للدول المعنية ومنها العراق فهو يرفض تقسيم الدول القائمة ولا يتحقق هذا الامر الا في ظروف معينة وبموافقة المجتمع الدولي وان تكون هناك قوة عظمى مؤيدة لهذا

الانفصال، ورغم ان الولايات المتحدة دعمت الاكراد الا ان الدافع كان استخدامهم في اضعاف النظام الحاكم في العراق وينطبق الامر ذاته على دول الجوار، اذ يتواجد الاكراد لديهم فرغم المخاوف من المشاعر الانفصالية للأكراد الا انهم دعموا اكراد العراق في اوقات معينة و استخدموهم كأداة ضد النظام الحاكم و نجح هذا الامر، لكن ما ان تعود العلاقات جيدة معه يعودون ليصبحوا ورقة احتياط ممكن استخدامها عندما تسوء الأمور. لكن واقع انهم حصلوا على اقليم خاص بهم ضمن الدولة العراقية يشكل عامل انطلاق نحو الدولة، والاخيرة كي تقوم لابد لها من مقومات و اهمها الاقتصاد فلكي تنجح وتستمر لابد ان تمتلك اقتصاد قوي ومستدام والا لن يتحقق لها ذلك و طبعا تحتاج الى قوة عسكرية تحمي الدولة وهي موجودة بالفعل وتشكل عامل دفع لكن هذه البيشمركة مقسمة بين الحزبين وحتى متحاربة فيما بينها حتى ان كان هناك اتفاق على الدمج لكن عند ابسط مشكلة يعود الانقسام ليسيطر على الامور ويعود هذا الى الانقسام القائم بين الحزبين الرئيسين اللذين جعلا الاقليم يخضع لانقسامهما والذي اثر على الاستقرار السياسي فيه ما يعيق امكانية اقامة الدولة. وطبعا لعلاقة الاقليم بالسلطة الاتحادية ولضعف الاخيرة وقوتها دورها في الدفع نحو الانفصال من عدمه فالتناسب بينهما عكسي، وفي كل الاحوال ستظل الآمال الكردية قائمة الى ان يتغير النظامان الدولي الاقليمي ككل وعندئذ يمكن ان يسمح للأكراد بالانفصال واقامة دولة خاصة بهم.

الهوامش والمصادر

١. الانكليزية

Ahram, A. I. (2019, February). Break all the borders:Separatism and the reshaping of the midlle east. *Break all the Borders: Separatism and the*. UK.

Bishku, M. B. (2018, Winter). Israel and the Kurds: A Pragmatic Relationship in Middle Eastern Politics. *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, 41*(2), pp. 52-72.

Borsari, F. (2019). *Institutionalisation of the Peshmerga: tipping the balance of Iraq's stability.* Middle East Research Institute. Middle East Research Institute.

Ciprut, J. V. (2017). *The Kurds:: Neither the Twin of Palestine Nor the Clone of Israel.* Begin-Sadat Center for Strategic Studies.

Hassan, K. (2015). *KURDISTAN'S POLITICIZED SOCIETY CONFRONTS A SULTANISTIC SYSTEM*. Carnegie Endowment for International Peace. Beirut: Carnegie Middle East Center.

KEELER, S. (n. d.). Peacebuilding The Performance and Politics of Trauma in Northern Iraq. In D. B. Mundy (Ed.), *The Post-Conflict Environment:Investigation and Critique* (pp. 68-102). USA: University of Michigan Press.

Koskenniemi, M. (1994, April). National Self-Determination Today: Problems of Legal Theory and Practice. *The International and Comparative Law Quarterly, 43*(2), pp. 241-269.

Phillips, D. L. (2009). *Confidence Building Between Turks and Iraqi Kurds.* Atlantic Council. Atlantic Council.

Rubin d, M. (2016). Would Kurdistan Have a Viable Economy? In M. Rubin, *Kurdistan Rising?Considerations for Kurds, Their Neighbors, and the Region* (pp. 64-90). USA: American Enterprise Institute.

Rubin, M. (2016). Could Kurdistan Defend Itself Militarily and Diplomatically? In M. Rubin, *Kurdistan Rising?Considerations for Kurds, Their Neighbors, and the Region* (pp. 107-118). USA: American Enterprise Institute.

Ahmed, Y. (2016). *Partition as a solution to ethnic and sectarian conflicts in the Middle East: Possible Partition of Iraq as an example*. Uk: leeds Beckett University.

Ala'Aldeen, D. (2016). *State-building in a fragmented Kurdistan Region of Iraq.* State-building in a fragmented Kurdistan Region of Iraq. Middle East Research Institute.

Asadi, A. (2013). ***ELECTIONS AND TRANSITIONS IN THE ISLAMIC WORLD.*** **Konrad Adenauer Stiftung. Konrad Adenauer Stiftung.**

Asadi, A. (2013). ***THE TERRITORIAL CONFLICT BETWEEN THE CENTRAL IRAQI.*** **Konrad Adenauer Stiftung. jstor.**

Avcu, S. A. (2014). ***HEGEMONIC STABILITY THEORY AND SECESSIONIST MOVEMENTS IN THE MIDDLE EAST DURING THE 1990S.*** **Ankara, turkey: Kyrgyzystan-Turkey Manas University,.**

Bengio. (2017). The "Other Iraq" after Mosul: What Future for the Kurdish Region? In A. Plebani, & A. Plebani (Ed.), ***After Mosul. Re-Inventing Iraq*** **(1 ed. , pp. 69-90). Milano, Italy: Ledizioni LediPublishing.**

Bengio a, O. (2017). ***The Kurds in a Volatile Middle East.*** **Begin-Sadat Center for Strategic Studies. Begin-Sadat Center for Strategic Studies.**

Bruinessen, M. v. (2005). ***Looking into Iraq.*** **European Union Institute for Security Studies (EUISS. European Union Institute for Security Studies.**

Butt, A. I. (2017). An External Security Theory of Secessionist Conflict. In A. I. Butt, ***Secession and Security*** **(pp. 17-41). Cornell University Press.**

Entessar, N. (2018, Winter). Uneasy Neighbors: Iran and the Kurdish Regional Government. ***Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, 41*****(2), pp. 73-84.**

Fliervoet, F. (2018). ***Fighting for Kurdistan?*** **Clingendael Institute.**

Itzchakov, D. (2017). ***Strategic and Geopolitical Considerations in ;Conflicting Interests:.*** **Begin-Sadat Center for Strategic Studies. Begin-Sadat Center for Strategic Studies.**

Kelly, V. E. (2018, Winter). The Kurdistan Referendum: An Evaluation of the Kurdistan Lobby. ***Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, 41*****(2), pp. 16-37.**

Kuoti, Y. (2017). ***After the Kurdistan Referendum: Iraq's Road to Reconciliation.*** **Middle East Research Institute. Middle East Research Institute.**

Larrabee, F. S. (2010). Iraq and the Kurdish Challenge. In F. S. Larrabee, ***Troubled Partnership:U. S. -Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change*** **(pp. 11-32). USA: RAND Corporation.**

Larrabee, F. S. (2010). Iraq and the Kurdish Challenge. In F. S. Larrabee, ***Troubled Partnership:U. S. -Turkish Relations in an Era***

of Global Geopolitical Change (pp. 11-32). USA: RAND Corporation.

Lukas, S. (2017). *What future for Northern Iraq? The Kurdish dilemma and shifting spheres of influence in the region.* Federal Academy for Security Policy.

Malmvig, H. , & Rojan, H. (2014). *BACKING THE KURDS IN THE FIGHT AGAINST IS IN IRAQ AND SYRIA.* Danish Institute for International Studies.

Mohammed, A. j. (2013). *The politics of Iraqi Kurdistan :towards federalism or secession?* Australia: University of Canebbrra.

Morris, S. , Wirya, K. , & Ala'Aldeen, D. (2015). *The Future of Kirkuk:A Roadmap for Resolving the Status of the Governorate.* Middle East Research Institute.

Mund, B. B. (2013, 12 01). Breakaway States: Understanding When The. *CUREJ:College Undergraduate*, 1-71.

Palani, K. , Ala'Aldeen, D. , & Cersosimo, S. (2018). *Turkey and the European Union:Conflicting Policies and Opportunities for Cooperation Over Iraq, Syriaand the Kurdish Political Actors.* Middle East Research Institute.

Rubin a, M. (2016). Is This Kurdistan's Moment? In M. Rubin, *Kurdistan Rising?Considerations for Kurds, Their Neighbors, and the Region* (pp. 19-26). USA: American Enterprise Institute.

Rubin b, M. (2016). What Do the Kurds Want? In M. Rubin, *Kurdistan Rising?Considerations for Kurds, Their Neighbors, and the Region* (pp. 27-55). USA: American Enterprise Institute.

Rubin c, M. (2016). Who Are the Kurds? In M. Rubin, *Kurdistan Rising?Considerations for Kurds, Their Neighbors, and the Region* (pp. 5-18). USA: American Enterprise Institute.

Saeed, Y. (2017). *Is Kurdistan Independence Inevitable?* Middle East Research Institute. Middle East Research Institute.

Sharif, S. M. , & Towfiq, K. S. (2015, June). Erbil-Ankara Relations:: Paradoxes, Challenges and Harmonization. *Research Paper.* Doha, Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.

٢. العربية

المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. (٢٠١٧). استفتاء كردستان العراق: تداعياته ومستقبل الازمة. وحدة الدراسات السياسية. الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

سعد ناجي جواد. (يوليو/تموز، ٢٠١٨). المعضلة الكردية في العراق. . عوامل التازم و المستقبل. السياسة الدولية، ٥٣(٢١٣)، الصفحات ٤٨-٦٠.